ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵏ ⵜⵙⵍⵉⵡⵉⵏ ⴷ ⵜⵣⵣⵉⵡⵉⵏ
ⴷ ⵜⵎⵙⴰⵡⴰⵍⵜ ⴷ ⵜⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ

المملكة المغربية
وزارة الأسرة والتضامن
والمساواة والتنمية الاجتماعية

KINGDOM OF MOROCCO-MINISTRY OF FAMILY, SOLIDARITY, EQUALITY, AND SOCIAL DEVELOPMENT

التحديات والفرص لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات القرويات

تقرير المملكة المغربية - مارس 2018

«وكما تعلمون إن العدالة بين الفئات والجهات تشكل دائما جوهر توجهاتنا السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وهي الغاية المتوخاة من مختلف المبادرات والأوراش التي أطلقناها، هدفنا الأسمى تحسين ظروف المعيش اليومي لمواطنينا، في ظل العدل والإنصاف والكرامة الإنسانية وتكافؤ الفرص.»

مقتطف من الرسالة السامية لجلالة الملك محمد السادس إلى المشاركين في أشغال المنتدى البرلماني الدولي 3 للعدالة الاجتماعية، يوم 19 فبراير 2018

تقديم

في وقت يواصل فيه العالم مجابهة التحديات الكبرى التي تعترض تحقيق المساواة الفعلية بين الجنسين، بما ينهض بأوضاع المرأة ويمكّن لها على كل المستويات والمجالات والجهات، تثمن المملكة المغربية اختيار «التحديات والفرص لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات بالعالم القروي» موضوعا للدورة الـ62 للجنة وضع المرأة بالأمم المتحدة..

وهي مناسبة سنوية لاستعراض سعي المملكة الحثيث لتحقيق التنمية المستدامة، والتي يأتي ضمن أولوياتها ترسيخ مبادئ الإنصاف والمساواة بين الجنسين، ومواصلة ترصيد إنجازاتها في مجال النهوض بأوضاع النساء، سيما المرأة القروية. فقد تمكنت المملكة المغربية، خلال العشريتين الأخيرتين، من توطيد دعائم تنمية بشرية عادلة ومستدامة من أجل تقليص الفوارق بين الجهات وبين الجنسين من جهة، وإرساء القيم الأساسية للديمقراطية وحقوق الإنسان من جهة ثانية، عبر إطلاق أوراش وسياسات وبرامج عمومية، أثمرت إصلاحات اقتصادية واجتماعية وسياسية وحقوقية مقدرة.

ميثاق جديد للحريات والحقوق الأساسية

أرسى المغرب، منذ استرجع سيادته، الأسس المؤهلة لتحقيق الديمقراطية وبناء حقوق الإنسان، فبدأ بقوانين الحريات العامة الصادرة في 15 نونبر 1958، فالقانون الأساسي للمملكة في 1961، ثم دستور 1962 وما لحقه من تغييرات في الدساتير اللاحقة، والتي توجت بدستور 2011 كميثاق حقيقي للحريات والحقوق الأساسية، حيث يكرس مبادئ المساواة وتكافؤ الفرص بين الأفراد والفئات والأجيال والجهات، ويقر المساواة في الحقوق والواجبات، ويحظر جميع أشكال التمييز التي قد تعيق هذه المساواة، ومنها تلك التي قد تكون بسبب الجنس أو الانتماء الاجتماعي أو الجهوي، وربط ذلك بمسؤولية الدولة في السعي إلى تحقيق مبدأ المناصفة، ودعم التمييز الإيجابي.

كما يكرس مفهوم التنمية المستدامة ويجعلها حقا، ويطالب الدولة والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية بتعبئة كل الوسائل المتاحة لتيسير أسباب استفادة النساء والرجال، على قدم المساواة، من الحق في العلاج والعناية الصحية والحماية الاجتماعية والتغطية الصحية، والتضامن التعاضدي، والحصول على تعليم عصري سهل الولوج وذي جودة، والتنشئة على التشبث بالهوية المغربية، والثوابت الوطنية

الراسخة، والتكوين المهني والاستفادة من التربية البدنية والفنية، والسكن اللائق، والشغل والدعم من طرف السلطات العمومية في البحث عن منصب شغل، أو في التشغيل الذاتي، وولوج الوظائف العمومية حسب الاستحقاق، والحصول على الماء والعيش في بيئة سليمة، ويؤكد أولوية تعزيز حقوق النساء بمختلف ربوع المملكة، من شرقها إلى غربها ومن شمالها إلى جنوبها، باعتبار النهوض بأوضاعهن رهان تحقيق التنمية الكلية والشاملة.

خطة وطنية للديمقراطية وحقوق الإنسان

اعتمدت المملكة المغربية، دجنبر 2017، خطة عمل وطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان، والتي توجت خطوات مرحلية قطعها المغرب بثبات منذ ما يقرب عشر سنوات مع المناظرة الوطنية 2008، بما يجسد الإرادة الوطنية الجماعية في توفير آليات مستدامة لترسيخ أسس دولة الحق والقانون وتعزيز مسلسل الإصلاح والدمقرطة، وذلك في إطار دينامية التخطيط الاستراتيجي والعمل التشاركي المدمج لحقوق الإنسان والمساواة، وتفعيلا لتوصيات وإعلان برنامج مؤتمر فيينا الدولي لحقوق الإنسان المنعقد سنة 1993، والذي تضمن توصية إلى دول العالم بالعمل على صياغة واعتماد خطط عمل وطنية للنهوض بحقوق الإنسان وحمايتها.

ورش وطني للجهوية المتقدمة

يعد ورش الجهوية المتقدمة تحولا جذريا في البناء الديمقراطي لبلادنا، وخطوة أساسية في مسار توطيد أسس وركائز اللامركزية الترابية، بما يضمن التوزيع المجالي العادل للثروات وللجهود الاستثمارية. وحتى يتسنى بلوغ هذه الغاية المثلى، يظهر جليا الدور الفعال لمختلف الفاعلين الترابيين من منتخبين وإدارة ترابية ومصالح لاممركزة ومصالح لامركزية وقطاع خاص ومجتمع مدني.

سياسة عمومية مندمجة للمساواة

اعتمدت المملكة المغربية، ولأول مرة، سياسة عمومية مندمجة للمرأة كآلية لترجمة مختلف الالتزامات الرسمية في مجال النهوض بأوضاع المرأة المغربية، وإطار لتحقيق التقائية مختلف المبادرات المتخذة لإدماج مقاربة النوع الاجتماعي في السياسات الوطنية وبرامج التنمية، وفق إجراءات دقيقة لتنزيل المساواة ومكافحة كل أشكال

التمييـز والعنـف وتمكـين النسـاء، حيـث صادقـت الحكومـة سـنة 2012 عـلى الخطـة الحكوميـة للمسـاواة «إكـرام 1».

وتواصـل الحكومـة المغربيـة تنزيـل هـذه السياسـة العموميـة، عـبر اعتـماد النسـخة الثانيـة مـن الخطـة الحكوميـة للمسـاواة «إكـرام 2» لـ2016-2021، كأهـم ورش حكومـي يدعـم التقائيـة السياسـات العموميـة في مجـال المسـاواة بـين الجنسـين، وآليـة أساسـية، بمحاورهـا وأهدافهـا ومؤشراتهـا النوعيـة والكميـة، للمسـاهمة في التنزيـل الـترابي للمقتضيـات الدسـتورية في هـذا المجـال.

نظام إحصائي وطني مدمج للنوع

طبقـا للتوصيـات الدوليـة للمبـادئ الأساسية للإحصائيات الرسـمية، ووفقـا للمهـام المنوطة بالمندوبية السـامية للتخطيـط وفي إطـار برنامجهـا الإحصائي، تـم إدراج مقاربـة النـوع الاجتماعي في عملياتهـا الإحصائية لتلبيـة حاجيـات مستعملي ومتتبعـي هـذا النـوع مـن الإحصائيات، مـن قطاعـات حكوميـة وهيئـات دسـتورية ومجتمـع مـدني... كمـا يتـم نـشر، وبشـكل دوري، إحصائيـات حسـب النـوع الاجتماعي، وحسب المجالات الترابية (حضرية /قروية)، وإنجـاز مجموعـة مـن الأبحاث والدراسـات التـي تبـرز الفـوارق بـين الجنسين في عـدة مجالات، منهـا الديموغرافية والسوسـيو اقتصاديـة، ووضعهـا رهـن إشـارة مختلـف المستعملين، والتـي يتـم العمـل علـى تطويرهـا وفـق مـا يسـتجد في البرامج والإطارات الإحصائيـة العالميـة والإقليميـة.

تدبير ميزانياتي مستجيب للنوع

يعتبـر التدبيـر المالي للميزانيـة العموميـة، خاصـة الميزانية المستجيبة للنـوع، مـن أهـم ضـمانات ولـوج النسـاء والفتيـات المنصـف للحقـوق والخدمـات الأساسـية، وضـمان اسـتفادتهن المتسـاوية مـع الرجـال، ولاسـيما بالعـالم القـروي. وقـد شـكلت مبـادئ الإنصاف والمساواة الدعامـات الأساسية لتحقيـق النجاعـة والفعاليـة في إطـار الإصلاح الشـامل للميزانيـة، الـذي تـم إعطـاء انطلاقته سـنة 2002 بهـدف توزيـع أمثـل للمـوارد، وتأثيـر أفضـل للسياسـات العموميـة، مـع الأخذ بعـين الاعتبار الحاجيـات المتباينة للمكونـات المختلفة للسـاكنة المستهدفة عنـد صياغـة وتنفيـذ وتقييـم السياسـات العموميـة، وذلـك مـن خـلال تحسـن الأداء عبـر توجيـه الميزانية نحـو تحقيـق النتائـج، وإعطـاء شـفافية أكبـر للخيـارات الاستراتيجية عبـر تعزيـز البرمجة الميزاناتيـة متعددة

السنوات، وكذا تعزيز اللامركزية في الميزانية من أجل تشجيع تدبير جيد للقرب يلبي احتياجات المواطنين والمواطنات، سواء في المجالات الحضرية أو القروية.

وقد مكنت عملية تنزيل هذه الميزانية من تعزيز آليات تتبع وتقييم السياسات العمومية على ضوء التزامات تعزيز المساواة بين الجنسين، مما حفز على مواصلة الإدماج المنهج لبعد النوع، وإصدار القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية سنة 2015، الذي يؤكد على مأسسة التدبير المرتكز على النتائج، والأخذ بعين الاعتبار مقاربة النوع الاجتماعي في تحديد الأهداف ومؤشرات القياس في برامج القطاعات الوزارية.

تعاون وتفاعل إيجابي مستمر مع المنظومة الدولية لحقوق الإنسان بمختلف آلياتها

ما فتئت المملكة المغربية تعبر عن تفاعلها الجدي والإيجابي مع المنظومة الدولية، سيما تلك المتعلقة بالحقوق الإنسانية للنساء وتحقيق المساواة ومكافحة التمييز، سواء من خلال انخراطها القوي في الآليات الأممية أو انضمامها للمواثيق والاتفاقيات والبروتوكولات الدولية المختلفة أو من خلال ملاءمة التشريعات الوطنية مع المعايير الدولية.. وهو انخراط نابع من القناعة الوطنية الراسخة في أن تمكين المرأة والفتاة من كل حقوقها الإنسانية خطوة مهمة لتحقيق المساواة ومكافحة كل أشكال التمييز، سواء على المستوى المجالي أو بين النساء أنفسهن.

فقد كانت المملكة المغربية سباقة للمصادقة على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، واتفاقية الحقوق السياسية للمرأة، وكذا العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، كآلية مهمة لأجل النهوض وحماية حقوق النساء. كما صادقت على البرتوكول الأول الملحق بالعهد الدولي المتعلق بالحقوق المدنية والسياسية، والبروتوكول الملحق بالاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ورفع جل التحفظات المتعلقة بها، والبروتوكول الملحق بالاتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب.

وفي السياق ذاته، وقعت المملكة المغربية على اتفاق باريس حول المناخ، في أبريل 2016، الذي يرصد تأثير التغيرات المناخية على التنمية القروية، وما يستتبعه من تأثير مباشر على النساء والفتيات بالعالم القروي. كما قدمت المملكة تقريرها الوطني،

مـاي 2017، في إطـار الجولـة الثالثـة مـن آليـة الاسـتعراض الـدوري الشـامل، وناقشـت، في غشـت 2017، تقريرهـا الأولي حـول تنفيـذ الاتفاقيـة الدوليـة لحقـوق الأشـخاص ذوي الإعاقـة، خـلال الـدورة الثامنـة عـشر للجنـة حقـوق الأشـخاص في وضعيـة إعاقـة.

رؤية متناسقة لتنمية مستدامة شاملة

يواصـل المغـرب إرسـاء رؤيتـه لتنميـة مسـتدامة شـاملة، حيـث تـم فتـح أوراش تنمويـة كـبرى، كإصـلاح صنـدوق المقاصـة، وإطـلاق المخطـط الأخـضر، والمخطـط الأزرق، وإطـلاق ورش الطاقـة الشمسـية «نـور»، الـذي يشـكل جيـلا جديـدا مـن المشـاريع التنمويـة التـي تسـعى مـن خلالهـا المملكـة إلى توفـير الظـروف الاقتصاديـة والاجتماعيـة والبيئيـة التـي تؤمـن العيـش الكريـم للمواطنـين، إلى جانـب مشـاريع المبـادرة الوطنيـة للتنميـة البشريـة، التـي أطلقـت، سـنة 2005، وفـق مقاربـة تقـوم عـلى الاسـتهداف وإعطـاء الأولويـة للفئـات والمناطـق الأكـثر هشاشـة ودعـم خدمـات القـرب مـن أجـل العدالـة الاجتماعيـة.

وكانـت المملكـة المغربيـة مـن أوائـل الـدول الموقعـة عـلى إعـلان وبرنامـج عمـل بيجـين، الـذي صـدر عـن المؤتمـر العالمـي الرابـع المعنـي بالمـرأة سـنة 1995، الـذي دعـا إلى إدراج تمكـين المـرأة في سياسـات التنميـة، وفي المشـاريع والبرامـج الاقتصاديـة، وإلى تعزيـز قدرتهـا عـلى الولـوج للمـوارد، ومشـاركتها، مـع باقـي أطيـاف المجتمـع، في اتخـاذ القـرارات والولـوج للسـلطة، بمـا يعـزز تحقيـق المسـاواة والتنميـة والسـلام.

كـما كانـت مـن أوائـل المنخرطـين في أهـداف الألفيـة للتنميـة، وعيـا منهـا بـأن بلـوغ درجـات متقدمـة مـن التنميـة رهـين بـإشراك مختلـف الكفـاءات والطاقـات البشريـة، رجـالا ونسـاء، دون تمييـز أو إقصـاء، وأن توزيـع ثمـار التنميـة يجـب أن يتـم وفـق مبـادئ المسـاواة والعدالـة الاجتماعيـة.

وعـلى إثـر المكتسـبات المهمـة التـي حققهـا في إطـار تحقيـق أهـداف الألفيـة، جـدد المغرب انخراطـه في خطـة التنميـة المسـتدامة 2030، بأهدافهـا الـ17 وغاياتها الـ169، والتي تشـكل خارطـة طريـق الـ15 سـنة المقبلـة، عـبر مواصلـة تعبئـة جهـوده الوطنيـة للحـد مـن الفقـر بمختلـف أبعـاده، ومكافحـة عـدم المسـاواة، ومعالجـة تغـير المنـاخ، مؤكـدا دور تمكـين النسـاء في هـذا المسـار..

وضعية النساء والفتيات في العالم القروي: أرقام

تـولي المملكـة المغربيـة اهتمامـا بالغـا للنسـاء والفتيـات في العـالم القـروي، حيـث تـم إطـلاق اسـتراتيجيات وخطـط وأوراش تنمويـة فـي أواخـر التسـعينيات، واسـتراتيجيات وخطـط قطاعيـة وترابيـة أخـرى، مراعيـة لبعـد النـوع الاجتماعـي.

وتقـوم المـرأة بـدور حيـوي، في النشـاط الفلاحـي، حيـث تسـاهم بنسـبة 93 في المائـة مـن الأنشـطة الزراعيـة وشـبه الزراعيـة، وذلـك في جميـع قطاعـات الإنتـاج. وتمثـل 40 في المائـة مـن اليـد العاملـة الدائمـة في القطـاع في الفلاحـي وأكـثر مـن 5 في المائـة مـن الاسـتغلاليات الفلاحيـة تسـيرها نسـاء. كـما تصـل نسـبة النسـاء النشـيطات في العـالم القـروي إلى 36 % وتنحـصر نسـبة البطالـة في صفوفهـن في 7 %.

كـما تسـجل الإحصائيـات أن 80.6 % مـن النسـاء النشـيطات بالعـالم القـروي هـن إمـا يـد عاملـة أسريـة دائمـة أو موسـمية، لأن العـالم القـروي يفـرض العمـل في إطـار اسـتثمارات عائليـة، وتمـارس النسـاء في هـذا الوسـط أشـغالا ترتبـط 70% منهـا بتربيـة الماشـية. وتعتـبر تربيـة الماعـز خاصـة بالمناطـق الجبليـة مـن وظائـف النسـاء إلى جانـب تربيـة الدواجـن والنحـل والأرانـب وأنشـطة فلاحيـة أخـرى كالجنـي.

وتجـدر الإشـارة إلى أن معـدل النسـاء النشـيطات في الوسـط القـروي يفـوق معدلهـن في الوسـط الحـضري، وذلـك بنسـبة 31,7% في القـرى، مقابـل 21.8 ٪ في المـدن، سـنة 2009، إلا أن معظـم العمـل الـذي تؤديـه النسـاء يبقـى غـير مـؤدى عنـه.

المحور الأول
فرص تمكين النساء والفتيات في العالم القروي

إن التراكم الإيجابي، الذي حققته المملكة المغربية، في مجال تحقيق المساواة والتمكين للنساء والفتيات، سيما في العالم القروي، تجعل المغرب اليوم منخرطا بدينامية كبيرة في تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030، وقبلها الأهداف الإنمائية للألفية، والذي ترجمته في تبني استراتيجيات وبرامج قطاعية في المجالات الحيوية، كالفلاحة والصناعة والسياحة والطاقة، وفق منظور يوازن بين تحقيق متطلبات التنمية والمحافظة على الموارد، ويستحضر البعد الإيكولوجي لحماية الموروث البيئي والثقافي الإنساني الوطني، وذلك من أجل تحسين ظروف العيش بالعالم القروي عامة، والظروف المعيشية للمرأة القروية خاصة.

جيل جديد من الأوراش التشريعية

تواصل المملكة المغربية ورش الإصلاحات التشريعية والتنظيمية لتمكين النساء والفتيات من كافة حقوقهن، كخيار وطني لبناء دولة الحق والقانون في جميع الميادين والمجالات، كما هو مدرج في دستور 2011 الذي فتح الباب لجيل جديد من الأوراش التشريعية.

دسترة مبدأ المساواة والسعي نحو المناصفة

أسس النص الدستوري لمبدأ المساواة بين الجنسين في التمتع بالحقوق والحريات المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، ونص في فصله 19 على إحداث هيئة للمناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز، الذي صدر القانون المتعلق بها في الجريدة الرسمية، في أكتوبر 2017، وتتولى الهيئة تعزيز قيم المناصفة والمساواة بين الجنسين وعدم التمييز على أساس النوع، وتعمل على المساهمة في إدماج وترسيخ ثقافة المساواة والمناصفة وعدم التمييز في البرامج المتعلقة بالتربية والتكوين والتعليم والبرامج الإعلامية والثقافية، ورصد وتتبع أشكال التمييز التي تعترض النساء، بالإضافة إلى إعداد أي توصية أو مقترح من شأنه تصحيح الحالات الناشئة عن أي سلوك أو ممارسة أو عرف يتسم بطابع تمييزي أو يتضمن إخلالا بمبدأ المساواة بين الرجل والمرأة بما لا يتعارض مع الثوابت الوطنية للبلاد.

كما جسدها القانون الإطار رقم 97.13 المتعلق بحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة والنهوض بها، الذي تضمن تدابير تمكن المرأة في وضعية إعاقة من حقوقها الأساسية في مجال التشغيل وتحقيق المساواة بين الجنسين، حيث ألزم السلطات

العمومية، عند إعداد وتنفيذ السياسات العمومية القطاعية وبين القطاعية، بمراعاة مبدأ المساواة بين الذكور والإناث في وضعية إعاقة، وبينهم وبين غير ذوي الإعاقة.

فيما ألزمت تعديلات قانون الاتصال السمعي البصري متعهدي الاتصال السمعي البصري بالعمل على النهوض بثقافة المساواة بين الجنسين والمساهمة في محاربة التمييز بسبب الجنس، ومحاربة الصور النمطية السلبية القائمة على النوع الاجتماعي، إضافة إلى منع الإشهار الذي يتضمن إساءة للمرأة، أو يروج لدونيتها أو للتمييز بسبب جنسها.

كما يؤكد القانون المتعلق بالمجلس الاستشاري للأسرة والطفولة على دور المجلس في تعزيز سياسة النهوض بالأسرة المغربية وتتبع أوضاعها في مختلف المجالات، بضمان الحماية للأطفال بغض النظر عن وضعيتهم الاجتماعية.

تجريم العنف ضد النساء والفتيات

صادق البرلمان، فبراير 2018، على القانون رقم 103.13 المتعلق بمحاربة العنف ضد النساء، الذي يعتبر نصا قانونيا معياريا متماسكا وواضحا يضمن شروط وضوابط الحماية القانونية، وآليات مؤسساتية مندمجة للتكفل بالنساء ضحايا العنف والوقاية من جميع أشكاله، وضمان المواكبة اللازمة والتوجيه الصحيح نحو مختلف الخدمات المتاحة والولوج إليها على المستوى الوطني والترابي.

كما شكل اعتماد القانون رقم 27.14 المتعلق بمكافحة الاتجار بالبشر، آلية تشريعية مهمة لحماية النساء والأطفال من كل استغلال، ونص على توفير الرعاية الصحية والدعم النفسي والاجتماعي لفائدة ضحايا هذه الجريمة.

وجرم القانون رقم 19.12 المتعلق بتحديد شروط الشغل والتشغيل المتعلقة بالعاملات والعاملين المنزليين، تشغيل الأطفال، ولاسيما الطفلات، الذين تقل أعمارهم عن 18 سنة، باعتبار العمل المنزلي يستوعب عددا من النساء والفتيات الوافدات من العالم القروي. فيما تم تحديد لائحة الأشغال التي يمنع فيها تشغيل الطفلات والأطفال المتراوحة أعمارهم ما بين 16 و18 سنة، كفترة انتقالية مؤقتة لـ5 سنوات، منذ تاريخ النشر، والذين لا يقبل تشغيلهم إلا بإذن مكتوب من أولياء أمورهم، مع ضرورة اتخاذ المشغل جميع التدابير اللازمة لحماية سلامتهم وصحتهم وكرامتهم.

وفي سياق الدينامية التي يعرفها المغرب في مجال مناهضة العنف ضد النساء، ولأجل تطوير المعرفة بظاهرة العنف الممارس ضد النساء من خلال التوفر على معطيات إحصائية مُحيّنة تمكن من اتخاذ التدابير اللازمة والمناسبة للحد من استفحال هذه الآفة الاجتماعية، فقد شرع المغرب خلال هذه السنة في إنجاز البحث الوطني الثاني حول انتشار ظاهرة العنف ضد النساء.

مبادرة وطنية للتنمية البشرية

بالموازاة مع الإصلاحات الاقتصادية التي باشرها المغرب لتطوير بنياته التحتية وتهيئتها، وبرامج فك العزلة عن العالم القروي، وتوفير المناخ الملائم لتحفيز الاستثمار، جاءت **المبادرة الوطنية للتنمية البشرية**، التي أطلقها جلالة الملك محمد السادس، سنة 2005، لتعزيز أوراش العمل الاجتماعي والتنموي، وفق مقاربة تقوم على الاستهداف وإعطاء الأولوية للفئات والمناطق الأكثر هشاشة ودعم خدمات القرب، وذلك في إطار الحكامة المحلية الجيدة. ويعتبر برنامج محاربة الفقر في الوسط القروي من بين أهم البرامج التي تولي عناية خاصة لفائدة الفئات المستهدفة، والتي تشكل المرأة والفتاة القروية جزءا مهما منها، حيث سجلت هذه المبادرة، منذ انطلاقها إلى نهاية 2016، أكثر من 10,4 مليون مستفيد، منها 4,2 مليون امرأة مستفيدة، وإنجاز 44.477 مشروعا و12.777 نشاطا للتنمية، بغلاف مالي إجمالي ناهز 39,5 مليار درهم، بلغت فيه مساهمة المبادرة الوطنية للتنمية البشرية أكثر من 26 مليار درهم، مشكلة بذلك رافعة مكنت من تعبئة 41% من هذا المبلغ ممولة من طرف الشركاء،

وتتنوع برامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، حيث تشمل:

- **برنامج محاربة الفقر بالوسط القروي**: بغلاف مالي يتجاوز 2,2 مليار درهم، ساهمت فيه المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بما يفوق **1.5** مليار درهم. واستهدف هذا البرنامج إنجاز **4.173** مشروعا و503 نشاطا لفائدة **1.139.361** مستفيدا
- **برنامج محاربة الهشاشة**: سعيا منها لمحاربة الهشاشة بجميع تجلياتها، استهدفت المبادرة الوطنية للتنمية البشرية من خلال برنامجها الذي يعنى بهذه الإشكالية، حوالي 207.397 مستفيدا بواسطة 865 مشروعا و565 نشاطا. وقد بلغ الغلاف المالي المخصص لهذا البرنامج أزيد من 1,7 مليار درهم تساهم فيه المبادرة الوطنية بمعدل يفوق 0,8 مليار درهم.

- **برنامج التأهيل الترابي**: سجلت حصيلة إنجاز المشاريع المعتمدة برسم برنامج التأهيل الترابي بالأقاليم المستهدفة، والتي يبلغ عددها 22 إقليما، تنفيذ أزيد من 700 مشروع تهم قطاعات الصحة والتعليم والتزود بالماء الصالح للشرب والكهربة القروية وفك العزلة عن العالم القروي، وذلك من خلال تعبئة غلاف مالي قدره 5,1 مليار درهم عن طريق صندوق دعم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية ومساهمات القطاعات الوزارية المعنية. وقد بلغ معدل تقدم إنجاز المشاريع المندرجة برسم هذا البرنامج حوالي 90 %حتى متم سنة 2016.
- **برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية بالوسط القروي (2017-2023):** يهدف هذا البرنامج، الذي رصدت له ميزانية إجمالية قدرها 50 مليار درهم، تنفيذا للتعليمات الملكية السامية الواردة في خطاب العرش لعام 2015 المتعلقة بالجهة، إلى تحسين الظروف المعيشية لسكان المناطق القروية والجبلية، ومن ضمنهم النساء من خلال التكفل باحتياجاتهم ذات الأولوية في مجال البنى التحتية الأساسية والمرافق الاجتماعية للقرب. وتهم المشاريع المندرجة في إطار هذا البرنامج عمليات فك العزلة وتحسين الولوجية والتزود بالماء الصالح للشرب وتعميم الكهرباء وتعزيز الرعاية الصحية والتعليم.

فيما يتعلق بمشاريع التنمية الاقتصادية (الأنشطة المدرة للدخل)، فقد استفادت 52.000 امرأة من 6.800 مشروع مدر للدخل من خلال طلبات المشاريع في إطار البرنامج الأفقي، وكذا المشاريع المحدثة في الوسط القروي والحضري. وهمت هذه المشاريع قطاعات الفلاحة والتجارة والمهن الصغيرة والصناعة التقليدية والسياحة والصيد وتجارة الأسماك. كما ساهمت المبادرة في خلق 1.100 مشروع ونشاط، والتي كلفت في مجموعها حوالي 827 مليون درهم. وقد بلغت حصة مساهمة المبادرة الوطنية في هذه المشاريع 423 مليون درهم، والتي همت حتى الآن ما يقارب 80.000 من الفتيات والنساء.

وتبنت المبادرة الوطنية مقاربة تشاركية في مجال التكوين وتقوية القدرات تأخذ بعين الاعتبار تحليل المعطيات الموجودة والصعوبات المرتبطة بتنفيذ مشاريع المبادرة الوطنية، خاصة تلك المتعلقة بالتكوين وتقوية القدرات على المستويين المركزي والإقليمي. وهكذا، تم إحداث 1.400 مشروعا ونشاطا بكلفة استثمارية بلغت 324 مليون درهم، بما في ذلك مساهمة المبادرة الوطنية التي ناهزت 238 مليون درهم. وقد استفادت من هذه المشاريع أكثر من 45 ألف امرأة.

ويمثل الولوج للماء الصالح للشرب أولوية ضمن تدخلات المبادرة الوطنية لدعم السياسات القطاعية من خلال الدعم الفعال للمشاريع التي تخص الربط بالماء الشروب والتطهير السائل والصلب حيث تتجلى تدخلات المبادرة في الرفع من خدمات التزود بالماء الصالح للشرب بالجماعات القروية، مع إعطاء الأولوية للمشاريع المهيكلة:

- 2262 مشروع نقطة ماء (بناء السقايات والخزانات والصهاريج وتهيئة واستغلال منابع المياه،...) لشريحة عريضة من الساكنة، منها 33.482 امرأة.
- الربط الفردي بالماء الصالح للشرب لفائدة 12.000 أسرة، تضم 43.000 امرأة.
- توسيع شبكة الربط بالماء الصالح للشرب لفائدة 442.000 شخص.

برنامج وطني للمراكز القروية الصاعدة

يهدف البرنامج الوطني للمراكز القروية الصاعدة 2018-2021 تقليص آثار الهجرة القروية، وتنظيم التنمية الترابية لهذه المراكز، وتحسين مستوى عيش ساكنتها، وذلك عبر تلبية الاحتياجات في مجال الإسكان والخدمات الاجتماعية والصحة والتعليم والترفيه.

استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة

اعتمد المغرب، يونيو 2017، الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة 2016-2030، التي تجدد التزام المغرب لتحقيق أهداف مؤتمر قمة ريو لعام 1992، لا سيما الهدف المتعلق بالحفاظ على الموارد البيئية للدول، وكذا التزامه الراسخ بالمساهمة في الجهود الدولية لمكافحة التغيرات المناخية، ووضع آليات تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وتهدف هذه الاستراتيجية إلى رفع رهانات تعزيز حكامة التنمية، وتحقيق الانتقال التدريجي نحو الاقتصاد الأخضر، وتحسين تدبير وتثمين الموارد الطبيعية، والتنوع البيولوجي، والتصدي للتغير المناخي، والاعتناء بالمجالات الترابية الهشة، وتقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية، وتشجيع ثقافة التنمية المستدامة.

خطة حكومية للمساواة: تكريس للمكتسبات وتوسيع للآفاق

اعتمدت المملكة المغربية، ولأول مرة، سياسة عمومية مندمجة للمرأة كإطار لتحقيق التقائية مختلف المبادرات المتخذة لإدماج مقاربة النوع الاجتماعي في السياسات الوطنية وبرامج التنمية، وفق إجراءات دقيقة لتنزيل المساواة ومكافحة كل أشكال التمييز والعنف وتمكين النساء، حيث صادقت سنة 2012 على خطة حكومية للمساواة «إكرام 1»، تهدف إلى المشاركة الكاملة والمنصفة في مختلف المجالات، كما تضمن الاستفادة المتساوية والمنصفة من نتائج وثمار هذه المشاركة، والتي ضمت 08 مجالات أولوية و24 هدفا، و156 إجراء رئيسيا معززا بمؤشرات نوعية وكمية للتقييم، وهي:

1. مأسسة ونشر مبادئ الإنصاف والمساواة والشروع في إرساء قواعد المناصفة؛
2. مكافحة كل أشكال التمييز والعنف ضد النساء؛
3. تأهيل منظومة التربية والتكوين على أساس الإنصاف والمساواة؛
4. تعزيز الولوج المنصف والمتساوي للخدمات الصحية؛
5. تطوير البنيات التحتية الأساسية لتحسين ظروف عيش النساء والفتيات؛
6. التمكين الاجتماعي والاقتصادي للنساء؛
7. الولوج المتساوي والمنصف لمناصب اتخاذ القرار الإداري والسياسي والاقتصادي؛
8. تحقيق تكافؤ الفرص بين الجنسين في سوق الشغل.

وقد أثمرت الدينامية الحكومية والقطاعية، التي خلقتها الخطة الحكومية للمساواة، حصيلة وازنة تشمل إصلاحات ذات طابع هيكلي ومهيكل، سواء على المستوى التشريعي والمؤسساتي أو على مستوى البرمجة والتخطيط، عبر خلق آليات أو إطلاق استراتيجيات قطاعية تؤسس لثقافة التخطيط المدمج للنوع:

- قانون هيئة المناصفة ومحاربة كل أشكال التمييز
- قانون المجلس الاستشاري للأسرة والطفولة
- المرصد الوطني للعنف ضد النساء
- المرصد الوطني لصورة المرأة في الإعلام

- الفضاءات متعددة الوظائف لمواكبة النساء والفتيات في وضعية صعبة
- آليات التكفل بالنساء والفتيات ضحايا العنف

وترصيدا للمكتسبات المحققة ضمن النسخة الأولى للخطة الحكومية للمساواة «إكرام1» 2012-2016، تم اعتماد النسخة الثانية للخطة الحكومية للمساواة «إكرام2» -2017 2021، التي ترتكز على التخطيط المبني على النتائج، وعلى المقاربة المجالية والتنزيل الترابي في البرمجة والتتبع، وفق مقاربة حقوقية وتشاركية ديمقراطية، ستمكن دون شك من التعاطي عن قرب أكثر مع احتياجات المواطنات والمواطنين من جهة، والمساهمة في تقليص التفاوتات الاجتماعية والمجالية من جهة ثانية.

وتتضمن الخطة الحكومية للمساواة «إكرام 2» سبعة محاور، أربعة موضوعاتية وثلاثة عرضانية، والتي تبرز استهداف النساء والفتيات بالعالم القروي، حيث تتمركز نسبة النساء والفتيات بالعالم القروي بالجماعات القروية، التي تشكل 85 بالمائة من مجموع الجماعات المشكلة للمغرب. وهذه المحاور السبعة هي:

1. تقوية فرص النساء وتمكينهن اقتصاديا؛
2. حقوق النساء في علاقتها بالأسرة؛
3. مشاركة النساء في اتخاذ القرار؛
4. حماية النساء وتعزيز حقوقهن؛
5. نشر مبادئ المساواة ومحاربة التمييز والصور النمطية المبنية على النوع الاجتماعي؛
6. إدماج النوع في جميع السياسات والبرامج الحكومية؛
7. التنزيل الترابي.

ميزانية وطنية مستجيبة لاحتياجات النساء

دخل المغرب مرحلة جديدة من تطبيق بعد النوع الاجتماعي في البرمجة الميزانياتية، حيث تم اعتماد تدبير ملموس للميزانية يرتكز على النتائج ويراعي الفوارق بين الجنسين، ويضع الأدوات والقواعد المرتبطة بها، والتي تشمل إعداد الميزانيات العمومية وتنفيذها ورصدها وتقييمها لتستجيب للحاجيات المختلفة للساكنة المستهدفة. فقد ألزم القانون التنظيمي للمالية، الذي اعتمد سنة 2015، القطاعات الحكومية

والمؤسسات الوطنية بتسطير برامجها وفق أهداف واضحة ومعطيات دقيقة مقرونة بمؤشرات ملموسة وموثوقة وفعالة تقيس نتائج التدابير المتخذة، خاصة على مستوى النوع الاجتماعي، مما سيجمع بين آليات مقاربة جعل التسيير العمومي لفائدة التنمية وتحسين الظروف المعيشية للمواطنات والمواطنين، وآليات إعداد وسير ورصد وتقييم مختلف الاستراتيجيات والسياسات العمومية.

برامج للحكامة الترابية ودعم تمكين للنساء والفتيات بالعالم القروي

تعتبر الجماعات الترابية إحدى الرافعات الأساسية لتمكين المرأة القروية، ويتعلق الأمر بالعديد من المخططات والبرامج:

- **النظام المعلوماتي الجماعي المستجيب للنوع الاجتماعي**، الذي يعتبر أداة مهمة تساعد الجماعات القروية المنخرطة في مسلسل التخطيط الاستراتيجي التشاركي على تدبير مستقل ومستدام لتنميتها.
- **المخطط الجماعي للتنمية**، الذي يسهم في ترسيخ اللامركزية وتقوية الوضعية المؤسساتية للجماعة وإعادة تأهيل السياسة المحلية. وقد قامت وزارة الداخلية، بالنظر إلى إلزامية إعداد المخطط الجماعي للتنمية، بتنفيذ مخطط هام للامركزية تشاركية وضامنة للعدالة الاجتماعية وتسهم في الحد من عدم المساواة بين الجنسين. ويشكل إدماج مقاربة النوع الاجتماعي خلال إعداد المخططات الجماعية للتنمية إدراجا لأولويات وانتظارات الرجال والنساء خلال إعداد وتنفيذ وتتبع المخطّطات (إشراك المرأة في تشخيص الدراسات التقنية والتنسيق وتحديد احتياجاتها الخاصة).
- **إحداث صندوق الدعم لتشجيع تمثيلية النساء**: اتخذت مجموعة من التدابير التنظيمية والتنفيذية لإخراج الصندوق إلى حيز الوجود. ويتم تمويل صندوق الدعم باعتمادات خصصت في إطار القانون المالي لسنة 2009، بغلاف مالي قدره 10 ملايين درهم.
- **تحليل الميزانية حسب النوع الاجتماعي**: تعتبر الميزانية المحلية وثيقة تبرز المداخيل والنفقات العمومية المتوقعة والمخولة للجماعة المحلية. ويخضع تنفيذ الميزانية المحلية إلى عدد من العمليات اللازمة لتفعيل المداخيل والنفقات، كما تصل اعتمادات الجماعات المحلية من عائدات الضريبة على القيمة المضافة نحو 22,9 مليار درهم حسب قانون المالية سنة 2012 مقابل20,1 مليار درهم سنة 2011.

وبعد دستور 2011، وصدور القوانين التنظيمية المتعلقة بالجماعات الترابية انتقلت مقاربة النوع على المستوى الترابي إلى مرحلة جديدة أصبحت من خلالها برامج التنمية الجهوية والتصاميم الجهوية لإعداد التراب، وبرامج العمل الجماعية وبرامج تنمية العمالات والأقاليم المنصوص عليها في أحكام القانون التنظيمي رقم 111.14 المتعلق بالجهات والقانون التنظيمي رقم 14-112 المتعلق بالعمالات والأقاليم، والقانون التنظيمي رقم 14-113 المتعلق بالجماعات، وثائق مهمة تعمل على تمكين المرأة والفتاة القروية.

وارتباطا بمقتضيات القوانين التنظيمية الجديدة للجماعات الترابية التي تسعى إدماج مقاربة النوع الاجتماعي على المستوى ا لترابي، تم الإشراف على مشاريع إنجاز مجموعة من الدلائل المرجعية في هذا المجال ونخص بالذكر:

- **مشروع دليل حول إعداد برنامج العمل الجماعي المبني على النوع**، الذي يروم تزويد الفاعلين المحليين بآلية التخطيط المحلي المرتكز على النوع.
- **دليل مساطر إحداث وتفعيل واشتغال وتتبع هيئة المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع بالجماعات**. ويعتبر هذا الدليل إطارا منهجيا وتقنيا يوضح رهن إشارة الجماعات باعتباره وثيقة مرجعية تتضمن الإجراءات المسطرية والمنهجية التي يمكن توظيفها من طرف الجماعات لتفعيل المقتضيات الدستورية والقوانين ذات الصلة.

المحور الثاني
استراتيجيات وبرامج متعددة القطاعات

يواصل المغرب تنزيل أوراش تعزيز حقوق المرأة وتفعيل مبدأ المساواة، ومناهضة العنف ضد النساء، واعتماد خطة حكومية للمساواة، وتقوية برامج الإدماج الاقتصادي للمرأة والتمكين لها.

كما تواصل المملكة المغربية أوراش تعزيز التنمية البشرية والتماسك الاجتماعي لتسريع وتيرة تنمية العالم القروي ودعم التوازن المجالي، بما يقلص من التفاوتات القائمة بين المدن والقرى من جهة، وبين القطاعات الفلاحية والصناعية من جهة، سيما التمييز الذي تعاني منه النساء والفتيات، وذلك عن طريق فك العزلة عنه وتنمية المناطق الجبلية، وتشجيع التمدرس والتكوين ومحاربة الأمية، خاصة للفتيات بالقرى والأحياء الهامشية بالمدن، والرفع من معدل الربط الفردي بشبكة الماء الشروب، وتيسير الولوج إلى الصرف الصحي بالعالم القروي، سواء من خلال تقوية الإطار القانوني والمؤسساتي أو تطوير الشراكة مع جمعيات المجتمع المدني العاملة في مجال حماية الفئات الهشة، خاصة المرأة والطفل.

وتشكل التنمية القروية رهانا حقيقيا للتنمية الشاملة يقتضي المشاركة القوية لكل الفاعلين في المجتمع، وذلك لاعتبارات عديدة تتعلق بإعداد متوازن للتراب، وتقوية التضامن الوطني عبر الحد من الاختلالات الجهوية وتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية للسكان، عبر إنعاش الشغل ومحاربة الفقر، والمحافظة على الثروات الطبيعية للبلاد.

مخطط المغرب الأخضر

أولى مخطط المغرب الأخضر، منذ انطلاقته سنة 2008، أهمية خاصة للنساء القرويات عبر وضع سياسات تنموية شاملة بهدف تقليص الفجوة بين الجنسين، وتأمين الفرص المتكافئة للمرأة من أجل تمكينها من الفرص المدرجة ضمن برامج ومشاريع التنمية الفلاحية وإدماج النوع الاجتماعي بها، وأيضا عبر الإمكانات المتاحة المتجلية في خلق مناخ الاستثمار، المواتية للتنمية الفلاحية عامة، والبشرية خاصة، بما في ذلك التنظيمات النسوية من خلال دعم الفلاحة الصغيرة والتضامنية التي تندرج في إطار الدعامة الثانية لمخطط المغرب الأخضر.

ويعتبر مخطط المغرب الأخضر استراتيجية مفتوحة لجميع الفاعلين والشركاء عبر وضع سياسات تنموية شاملة. وقد تم في هذا السياق، اعتماد رؤية استراتيجية

لإدماج النوع الاجتماعي في مجال التنمية الفلاحية من أجل تطوير الآليات والأدوات اللازمة بهدف تقليص الثغرات بين الجنسين وتأمين الفرص المتكافئة للنساء والرجال.

وقد تم اعتماد ستة محاور استراتيجية لإدماج النوع الاجتماعي في تنمية السلاسل الفلاحية:

- التعزيز المؤسساتي للنوع الاجتماعي والحكامة على مستوى السلاسل الفلاحية.
- تعزيز القدرات في مجال مقاربة النوع الاجتماعي على مستوى السلاسل الفلاحية.
- التتبع والتقييم لإدماج النوع الاجتماعي في تخطيط برامج ومشاريع تنمية السلاسل الفلاحية
- التمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء في القطاعات على مستوى السلاسل الفلاحية.
- تطوير الشراكة الوطنية والدولية في مجال النوع الاجتماعي.

كما أعطى مخطط المغرب الأخضر أهمية خاصة للتحفيز على الاستثمار من أجل تحقيق تحول هيكلي للقطاع الفلاحي. وقد تضاعفت قيمة الاستثمار في هذا الميدان بين 2008 و2016 لتنتقل من حوالي 7,1 مليار درهم إلى أكثر من 13,3 مليار درهم. وقد توج هذا المجهود بنتائج جد مشجعة تتمثل في تحقيق نمو فلاحي يناهز 6,4% خلال الفترة الممتدة من 2008 إلى 2016 بالمقارنة مع نسبة 3,9% التي سجلها الاقتصاد الوطني في مجمله. وقد همت هذه الدينامية مختلف السلاسل الفلاحية.

رؤية استراتيجية لإصلاح التربية والتعليم

تهدف الرؤية الاستراتيجية لإصلاح النظام التربوي الوطني ضمان ولوج عادل ومتساو للفتيات والفتيان للتمدرس والتقليص من الهدر، عبر خلق الظروف المواتية لتمكين المدرسة من تحقيق أهدافها الاجتماعية، وتعليم القيم الوطنية والعالمية والمتعلقة بالتدريب والتأطير، حيث تم وضع:

- **برنامج الخدمات المدرسية**، الذي يستهدف تنفيذ مبدأ التعليم الإجباري إلى غاية 15 سنة، وترسيخ مبدأ تكافؤ الفرص، وتحسين معدلات التمدرس في الوسط القروي، خاصة بالتعليم الثانوي الإعدادي والتأهيلي، والذي مكن من

توسيع العرض المدرسي بالتعليم الأساسي ومحاربة الهدر المدرسي، من خلال إنشاء المدارس الجماعاتية التي تستهدف الفتيات بالمناطق القروية.

- **برنامج الدعم الاجتماعي**، الذي يروم تشجيع التعليم وتحسين تمدرس الأطفال المعوزين ومحاربة الإقصاء، خاصة بالوسط القروي، ولاسيما الفتيات، حيث تم الاهتمام بالمطاعم المدرسية والداخليات، بالإضافة إلى برامج المنح الدراسية، ومبادرة «مليون حقيبة مدرسية»، وبرنامج «تيسير».

خارطة طريق لمحو الأمية

تهدف خارطة طريق محو الأمية 2017-2021، التي اعتمدها المغرب، إلى تقليص معدل الأمية، مع إعطاء الأولوية لمحو الأمية بين النساء والشباب، خاصة بالمناطق القروية. وتتمحور هذه الاستراتيجية حول أربعة مجالات للتدخل تتجلى في تحسين حكامة الوكالة الوطنية لمحو الأمية، وتطويرها باعتبارها مركزا مهما للخبرات وهندسة محو الأمية، وتوسيع وتطوير الشراكة، وتطوير نهج التسويق وإضفاء الطابع المهني على وظيفة الاتصال. وتم وضع مجموعة من البرامج تأخذ بعين الاعتبار خصوصيات المجموعات المستهدفة.

استراتيجية وطنية للتشغيل

تهدف الاستراتيجية الوطنية للتشغيل في أفق 2025، التي أعدت وفق رؤية متكاملة شاملة ومتعددة الأبعاد، إلى التدخل في مختلف رافعات التشغيل، وذلك من خلال خمسة أهداف استراتيجية تشجع دينامية خلق مناصب الشغل المنتج واللائق من جهة، وتضمن مشاركة وإدماج جميع فئات المستخدمين مع الحماية وضمان استقرار الشغل من جهة ثانية، والتي تشمل «اندماج التشغيل بشكل أفضل في السياسات الماكرو اقتصادية والقطاعية»، و «تعزيز الاندماج الاجتماعي والإنصاف»، خاصة لفائدة الشباب والنساء والعمال القرويين وغير المنظمين، و «استجابة نظام التكوين المهني والمستمر بشكل أفضل لحاجيات سوق الشغل»، و «إنعاش السياسات المشجعة لخلق المقاولات والتشغيل الذاتي»، بالإضافة إلى «تحسين حكامة سوق الشغل والتشغيل».

ويتجلى رهان هذه الاستراتيجية في الشروع في تفعيل سيناريو إرادي مرتكز على التشغيل المنتج واللائق، عبر وضع رؤية جديدة للعمل العمومي يستهدف بلوغ التشغيل الكامل والمنتج، والذي يتم اختياره بحرية من طرف الرجال والنساء

على السواء، وذلك عبر «إنعاش الشغل اللائق عبر تحقيق نمو اقتصادي غني من حيث مناصب الشغل المحدثة واللائقة»، و «الرفع من مشاركة الشباب والنساء في سوق الشغل»، و «تعزيز المساواة في الولوج إلى الشغل والتقليص من التفاوتات المجالية في مجال التشغيل».

استراتيجية وطنية لقطاع الصيد البحري "آليوتيس"

أطلق المغرب استراتيجية وطنية لقطاع الصيد البحري «آليوتيس» سنة 2009، والتي أحدثت دينامية إيجابية ساهمت في رفع فرص العمل، حيث بلغت في البحر 103 ألف فرصة، و89 ألف على اليابسة (2017). ومن بين الإنجازات الرئيسية لاستراتيجية آليوتيس، نذكر تلك المتعلقة بمحور الاستدامة، حيث مكن تنفيذ مخططات تهيئة المصايد، استنادا إلى نظام تقسيم المناطق والراحة البيولوجية والحصص بالإضافة إلى نظام المراقبة، من التدبير المستدام لما يقرب 94% من الموارد السمكية الوطنية وذلك بهدف ضمان تكاثرها واستدامتها. وستعزز هذه الإجراءات بالالتزامات الصادرة عن الانخراط في مبادرة الحزام الأزرق التي انطلقت في نونبر 2016 خلال الدورة الثانية والعشرين لمؤتمر الأطراف COP22، والتي تهدف إلى الحفاظ على المحيطات والنظم الإيكولوجية البحرية.

ونظرا لوضعية المرأة والمنافع التي سيتيحها تمكينها الاقتصادي ودمج أنشطتها في سلاسل الإنتاج، تم القيام بعدة إجراءات وإنجاز العديد من الأنشطة المدرة للدخل والمشاريع على مستوى مواقع ساحلية مختلفة، وذلك بهدف تحسيس وتأطير وتنظيم النساء في إطار تعاونيات، وتثمينا لأهمية عمل النساء في المواقع الساحلية والاعتراف به وتحسين وضعهن الاجتماعي والاقتصادي. كما حرص قطاع الصيد البحري على تقوية القدرات المؤسسية والتقنية والتجارية لفائدة كل التعاونيات النسوية، خاصة في ميدان الإنتاج وتثمين المنتجات البحرية والبيع والتسويق، كما تم إحداث 3 وحدات صناعية لتثمين المنتجات البحرية ومخزن للطحالب لفائدة 3 تعاونيات نسوية بغلاف مالي يقدر بأكثر من 61 مليون درهم.

استراتيجية طاقية وطنية واستراتيجية وطنية للنجاعة الطاقية

تمت بلورة استراتيجية طاقية وطنية، خلال سنة 2009، والتي ترتكز أساسا على الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية، وتهدف إلى تحقيق التنمية والاستجابة لمقتضيات حماية البيئة. وفي إطار برامج ومشاريع النجاعة الطاقية في أفق 2030، تم التخطيط لاستهداف الجماعات الترابية التي تشتغل بطريقة مباشرة مع ساكنة المناطق القروية، وذلك من خلال تنظيم عدة ورشات تكوينية وحملات تحسيسية لتقوية قدرات الجهات والجماعات الترابية لتفعيل استراتيجية الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية.

رؤية 2015 للصناعة التقليدية

في إطار الجهود لدعم المرأة الصانعة التقليدية في العالم القروي، تم تسطير برنامج لإحداث دور الصانعة باعتبارها فضاءات ملائمة للإنتاج والعرض والتسويق والتأهيل، توضع رهن إشارة مجموعة من الصانعات العاملات في قطاع الصناعة التقليدية في إطار جمعية أو تعاونية حرفية. وقد تمكنت التعاونيات النسائية من المساهمة في توفير فرص العمل للمرأة واندماجها الاقتصادي والاجتماعي في عدة قطاعات إنتاجية باعتبارها مقاولات تتلاءم مع إمكانياتها المحدودة، وأصبحت المرأة من داخل التعاونيات تمتهن أنشطة في الأرياف والحواضر، منها محو الأمية والتربية والتكوين والأركان والمواد الغذائية والفن والثقافة والأعشاب الطبية والعطرية والبيئة.

استراتيجية تنمية مناطق الواحات وشجر الأركان

تولي الاستراتيجية الوطنية لتنمية مناطق الواحات وشجر الأركان عناية خاصة للمرأة، عبر مساهمة محورين أساسين من هذه الاستراتيجية في تحسين ظروف عيشها وتمكينها اقتصاديا. وتدعم الوكالة الوطنية لتنمية مناطق الواحات وشجر الأركان إنجاز عدة مشاريع تهم توفير الخدمات الأساسية، كالصحة والتعليم والماء الصالح للشرب، ومشاريع اقتصادية أخرى لتوفير مناصب الشغل وخلق الثروة، خاصة في المجال الفلاحي. وتمثلت أهم إنجازات الوكالة الوطنية لتنمية مناطق الواحات وشجر الأركان، والتي استهدفت من خلالها المرأة والفتاة القروية، في الربط بالماء الصالح للشرب لفائدة 16.000 أسرة، والربط بشبكة الكهرباء لفائدة 718 أسرة وكذا التجهيز بالصفائح الشمسية لفائدة 1.000 خيمة للرحل، وتهيئة 420 كلم من المسالك القروية أنجز منها 150 كلم، واقتناء 10 آليات لإنجاز أشغال إصلاح الطرق وعمليات فك

العزلة، وبناء وتجهيز دورين للأمومة لاستقبال النساء الحوامل قبل وبعد الولادة، وتأهيل مستوصفين قرويين ومركزين صحيين، وتأهيل وتجهيز 12 مدرسة قروية من بين 27 مدرسة مبرمجة، وبناء وتجهيز 23 دار الطالب والطالبة، واقتناء 53 سيارة لنقل التلاميذ والتلميذات كوسيلة لمحاربة الهدر المدرسي.

وفيما يخص ولوج النساء إلى أنشطة مهنية تهم بنيات الإنتاج والتسويق، قامت الوكالة بتشجيع إحداث **التعاونيات النسائية** وانخراطها في المجموعات ذات النفع الاقتصادي، والمساهمة في إنجاز 12 وحدة للتخزين المبرد وتعليب التمر، و3 وحدات لتثمين الأعشاب العطرية والطبية ووحدتين لتغليف التفاح والصبار، وتوفر هذه الوحدات مناصب شغل مهمة للمرأة بمناطق الواحات مع تجهيز التعاونيات بالمعدات والأدوات اللازمة لتثمين الورد العطري.

مخطط التسريع الصناعي

يهدف مخطط التسريع الصناعي 2014-2020 إلى جعل الصناعة رافعة للنمو الاقتصادي، عبر إحداث نصف مليون منصب شغل مناصفة بين الاستثمارات الأجنبية المباشرة والنسيج الصناعي الوطني المتجدد، في أفق سنة 2020، والرفع من مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الخام بـ9 نقط بانتقالها من 14 إلى 23 بالمائة، وكذا تحسين توازن الميزان التجاري، وتعزيزا لمكتسبات القطاع الصناعي الذي انخرط في دينامية للتنمية المستدامة منذ انطلاق برنامج الإقلاع الصناعي سنة 2009.

استراتيجية المغرب الرقمي 2020

تتمحور استراتيجية المغرب الرقمي 2020 حول المواطن والمقاولات وتحسين مناخ الأعمال، وتحسين الإدارة وتطوير الإدارة الإلكترونية، وتحسين الحكامة وتطوير الصناعة الرقمية، وترحيل الخدمات ونظم المعلومات، وتهتم بالبنية التحتية للاتصالات والأنترنيت لتطوير التكنولوجيات الحديثة (قاعدة المعطيات، والحوسبة السحابية، والتمثيل الافتراضي). فيما تشكل تنمية الشراكة مع السوق الإفريقية وتصدير الخبرة المغربية محورا آخر لهذه الاستراتيجية.

المحور الثالث
ولوج النساء والفتيات القرويات لمختلف الحقوق

تحظى تنمية المناطق القروية والجبلية بأولوية خاصة لدى المملكة لارتباطها بظروف عيش فئة هامة من المواطنات والمواطنين الذين يعيشون في هذه المناطق. وفي هذا الإطار، تعهدت الحكومة في برنامجها بتسريع تنمية العالم القروي ودعم التوازن المجالي من خلال جملة من التدابير والإجراءات الرامية إلى تحسين ظروف عيش ساكنة هذه المناطق وتحسين ولوجها للخدمات الأساسية.

الولوج للحقوق الاقتصادية

من أجل النهوض بأوضاع المرأة القروية وإدماجها في التنمية المستدامة، تم إدماج مقاربة النوع الاجتماعي في برامج ومشاريع التنمية الفلاحية تراعي تطلعات وحاجيات المرأة القروية، وتجعلها فاعلا وشريكا في التنمية الفلاحية، وذلك من خلال إتاحة الفرص والموارد لجميع الفئات للوصول العادل، والتمكن الفعال من مجهودات التنمية، وتأمين الفرص المتكافئة للنساء والرجال.

كما تم اتخاذ مجموعة من التدابير الهادفة إلى مراعاة أولويات المرأة القروية وحاجياتها في مجال الدعم التقني والتكوين والتأطير وتعزيز قدراتها الإنتاجية، في إطار مخطط المغرب الأخضر، والتي تهم تقوية الولوج إلى الموارد وتعزيز القدرات والكفاءات، ومواكبة النساء والفتيات القرويات، عبر التأطير المستهدف في المجالات ذات الصلة بتنمية قدراتهن التقنية والتسييرية في مجالات الإنتاج والتثمين والتنظيم وتدبير المشاريع الفلاحية.

وفي مجال التمكين السوسيو اقتصادي للنساء في العالم القروي، تم اتخاذ العديد من التدابير شملت:

- تطوير أدوات وآليات تنفيذية لإذكاء روح المقاولة والاستثمار وتشجيع خلق المقاولة النسائية الفلاحية عبر مشاريع الدعامة الثانية وتعزيز قدرات النساء والتكوين والتأطير والاستشارة الفلاحية؛
- تشجيع التنظيم المهني الفلاحي (1242 تعاونية نسوية)؛
- التعريف وتثمين منتوجات التعاونيات الفلاحية لمختلف مناطق المغرب؛
- ترويج ودعم تسويق منتوجات التعاونيات الفلاحية والولوج للمعارض الجهوية والوطنية وأيضا الدولية؛

- تحسين جودة المنتوجات وتعزيز التنافسية؛
- تبادل الخبرات والتجارب؛
- تشجيع الشراكات مع مختلف الفاعلين في المجال الفلاحي وطنيا ودوليا.

الولوج إلى ملكية الأراضي

نجح المغرب في تثبيت حق النساء السلاليات في الاستفادة من حصتهن في الأراضي الجماعية، ومن التعويضات المالية عن استغلال تلك الأراضي الجماعية، التي كانت ممنوعة عليهن بقرار من مجلس الوصاية، باعتباره هيئة تحكيمية خاصة بالأراضي الجماعية بخصوص القضايا المتعلقة بالإرث عن ذوي الحقوق، حيث بادرت وزارة الداخلية بإعداد دوريات وزارية أحدثت تغييرا في توجه الهيئات النيابية كمرحلة ابتدائية أثناء دراستها للنزاعات المتعلقة بتوزيع حق الانتفاع، ومجلس الوصاية في مرحلة الاستئناف. ومن أبرز هذه الدوريات الدورية الوزارية الصادرة أكتوبر 2010 بخصوص استفادة النساء السلاليات من التعويضات المادية والعينية، والدورية الوزارية الصادرة مارس 2012 بخصوص تمتيع العنصر النسوي من حقوق الانتفاع والتوزيع داخل الجماعات السلالية.

كما أصدر المجلس العلمي الأعلى، سنة 2010، فتوى تؤكد المساواة بين المرأة والرجل في الاستفادة من أراضي الجماعات السلالية، بما يمكن المرأة من الاستفادة من نفس العائدات المادية والعينية التي يستفيد منها الرجل، إثر العمليات العقارية التي تجري على الأراضي الجماعية من مجموع الأراضي في المغرب.

وقد مكن تطبيق مقتضيات هاتين الدوريتين من تسجيل نتائج جد إيجابية، كما تدل على ذلك حصيلة النتائج المسجلة ما بين 2011 وفبراير 2017، حيث بلغ عدد النساء السلاليات المستفيدات 166400 امرأة وزعت عليهن ما يناهز 110 مليون درهم، وهو ما يمثل نسبة 28 بالمائة من المبالغ المالية الموزعة على مجموع ذوي الحقوق من الجماعة السلالية لمهدية بإقليم القنيطرة في أول سابقة لتوزيع البقع يشمل النساء.

ولتشجيع النساء السلاليات على ولوج مجال المقاولة وإنجاز مشاريع تنموية، تم توقيع اتفاقية شراكة تستهدف دعم بنات وأبناء ذوي الحقوق لاستغلال عقاراتهم في إطار الفلاحة التضامنية، والاستفادة من المساعدات والدعم المقدمين في إطار مخطط المغرب الأخضر.

الولوج للعدالة والحماية القانونية

تبنى المغرب **ميثاقا وطنيا للعدالة**، الذي أعد وفق مقاربة تشاركية تتويجا لفعاليات الحوار الوطني حول إصلاح منظومة العدالة، ماي 2013، باعتبار إصلاح العدالة أحد الأولويات الوطنية وشرط ضروري لحماية حقوق الإنسان وترسيخ دولة الحق والقانون، يكفل تكريس حقوق جميع فئات المجتمع، وفي مقدمتها حقوق المرأة.

وقد تضمّنت توصيات الميثاق تعزيز حقوق النساء، كالعمل على ملاءمة القوانين الزجرية الوطنية مع أحكام الدستور ومبادئ الاتفاقيات الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان المصادق عليها والمنشورة، ونهج سياسة جنائية جديدة حمائية تستحضر مقاربة النوع الاجتماعي من خلال مراجعة النصوص القانونية ذات الصلة، والملاءمة مع الالتزامات الدولية للمغرب، وتعزيز الحماية القانونية للنساء ضحايا العنف، وضحايا الجريمة، سيما الفئات المجتمعية الهشة والأطفال والأشخاص في وضعية إعاقة. إضافة إلى العديد من التوصيات التي تساهم بدون شك في تعزيز مكانة المرأة وضمان حقوقها، من قبيل تبسيط مساطر الاستفادة من خدمات صندوق التكافل العائلي، وتسريع تنفيذ أحكام النفقة، وتطبيق مدونة الأسرة في اتجاه مراجعة بعض مقتضياتها، ومأسسة الوساطة الأسرية، وتنزيل مبدأ المناصفة في تدبير الشأن القضائي.

كما أطلق المغرب **ورشا وطنيا لتسجيل الأطفال بسجلات الحالة المدنية**، غير المسجلين، إما لكونهم مجهولي النسب أو لوجود نزاعات أسرية تطبع علاقات الوالدين أو صعوبات مادية وجغرافية، وذلك لتثبيت هوية الأطفال والحفاظ عليها، كضمان لحقوقهم في الوقاية والعناية بالصحة والسلامة الجسدية والنفسية، وضمان الحق في التسجيل بسجلات الحالة المدنية لأثره المباشر على وضعية الطفل ودعم حقه في التمدرس، خاصة بالعالم القروي.

ويعمل المغرب حاليا على اتخاذ عدة تدابير لتعزيز الحماية القانونية للنساء، لاسيما عبر **مراجعة مقتضيات مجموعة القانون الجنائي**، كما تقدم المادة 34 من الظهير المحدث لمؤسسة الوسيط حماية قانونية متساوية لفائدة جميع المستفيدين من مرافق الإدارة، حيث توجه تنبيها للإدارة في حالة عدم مراعاتها لمبادئ المساواة وتكافؤ الفرص.

الولوج إلى الوقاية والتكفل

• فضاءات متعددة الوظائف للنساء في وضعية صعبة

تندرج الفضاءات متعددة الوظائف للنساء في وضعية صعبة، التي أحدثت كمؤسسات محلية وجهوية لدعم المساواة بين الجنسين والنهوض بحقوق النساء، خاصة المرأة القروية، ضمن الآليات المؤسساتية لدعم النساء والفتيات ضحايا العنف، وذلك بهدف توفير الحماية وتسهيل الولوج للحقوق للنساء والفتيات القرويات، عبر تقريب خدمات الاستماع والتوجيه، والإيواء والتكفل بالنساء والفتيات المعنفات من جهة، وتأمين خدمات التأهيل والتمكين الاقتصادي والاجتماعي من جهة أخرى.

وتم وضع خارطة مجالية للفضاءات المتعددة الوظائف همت كل جهات المملكة، مع مراعاة المناطق القروية، بهدف تقريب خدمات الاستقبال والإنصات والإرشاد القانوني لجميع النساء، وضمان المواكبة الصحية والنفسية والاجتماعية لهن. علاوة على اعتماد كل الوسائل المتاحة من حملات وندوات تحسيسية لتمكين النساء والفتيات، سيما القرويات، من اكتساب معارف في مجال المساطر القانونية والولوج للحقوق، وأيضا في مجال المساواة بين الرجال والنساء.

ويحدد دفتر التحملات الخاص بهذه الفضاءات، والذي يستجيب للمعايير الدولية المتعارف عليها بخصوص إحداث مؤسسات التكفل بالغير، طبيعة هذه المؤسسات وحقل عملها وآليات حكامتها، وذلك من أجل حماية النساء والفتيات ضحايا العنف، وتقوية وتعزيز قدراتهن لتفادي حالات العنف والتمييز، مع تمكينهن خاصة في المجال الاقتصادي.

• خلايا مؤسساتية لاستقبال النساء والأطفال ضحايا العنف

تم إحداث خلايا مؤسساتية على مستوى المحاكم والمستشفيات ومصالح الشرطة والدرك الملكي لتوفير الحماية والوقاية من كافة مظاهر العنف ضد النساء والفتيات، وذلك من خلال تقديم مجموعة من الخدمات المتكاملة والفعالة للنساء والفتيات ضحايا العنف، من استقبال واستماع وتوجيه وإرشاد.. وغيرها، بتنسيق بين كافة القطاعات المعنية. كما تم إنجاز ونشر دليل حول الخلايا المؤسساتية لاستقبال النساء والأطفال ضحايا العنف. ويخصص قانون محاربة العنف ضد النساء الذي صادق عليه البرلمان المغربي خلال هذه السنة بابا كاملا لتنظيم عمل هاته الخلايا المؤسساتية.

- **مراكز الاستماع والتوجيه القانوني للنساء ضحايا العنف**

تستفيد مراكز الاستماع والتوجيه القانوني للنساء ضحايا العنف، والتي تشرف عليها جمعيات المجتمع المدني، من دعم مالي يمتد على 3 سنوات لمراكز الاستماع والتوجيه للنساء ضحايا العنف. وهكذا، وخلال الفترة ما بين 2012-2016، تم دعم 225 مشروعا، موزعة بين مراكز الاستماع والجمعيات العاملة في مجال التوعية للنساء بمبلغ 35 مليون درهم.

الولوج إلى الأنشطة المدرة للدخل والإنتاج

يواصل المغرب التزامه بتحقيق المساواة بين الجنسين، وتمكين النساء والفتيات من الاندماج في الحياة العملية، وترسيخ حقوقهن ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي من خلال مجموعة من القطاعات، من بينها القطاع التعاوني، اقتناعا بأن العمل التعاوني يوفر فضاء ملائما لتفعيل وتطوير الأنشطة المدرة للدخل والقطاعات المنتجة في مجالات كالفلاحة والصناعة التقليدية والصيد البحري والفن والثقافة والبيئة والمواد الغذائية، مما يسهم في رفع مداخيل فئات مهمة من النساء الحاملات لمشاريع مدرة للدخل واندماج هذه الشريحة في سوق الشغل، وكذلك تحسين ظروف معيشتها من خلال تنظيم العمل وتخفيف التكاليف وإدخال التقنيات الحديثة وتكثيف الإنتاج والرفع من المردودية، لا سيما بالنسبة للنساء والفتيات في المجال القروي.

كما بذل المغرب مجهودات مقدرة لتشجيع النساء على الولوج والمساهمة في الاقتصاد الوطني، حيث تمت المصادقة على القانون المتعلق بالتعاونيات، الذي مكن النساء والفتيات خاصة في العالم القروي، من مداخل للتمكين الاقتصادي والاجتماعي، من خلال تنظيم قواعد تنظيم وتدبير التعاونيات بالشكل الذي يساعدهن على الرفع من المردودية وتحسين الدخل من جهة، ويساهم في تحصين حقوقهن وتدعيم الثقة ومصداقية هذه المؤسسات وتشجيع حاملات المشاريع من النساء في اختيار الأسلوب التعاوني لإنجاز مشاريعهن والتأطير داخل وحدات إنتاجية أو خدماتية من جهة ثانية.

وفي إطار هذه الديناميكية التي شهدها المغرب، تمكنت التعاونيات النسائية من المساهمة في توفير فرص العمل للمرأة وتسهيل اندماجها الاقتصادي والاجتماعي في عدة قطاعات إنتاجية، باعتبارها مقاولات تتلاءم مع إمكانياتها المحدودة. فأصبحت

النساء والفتيات بالعالم القروي تمتهن أنشطة في إطار مقاولات تعاونية في الأركان والمواد الغذائية والأعشاب الطبية والعطرية والصناعة التقليدية واليد العاملة... والذي انعكس على وتيرة التأسيس، التي عرفتها هذه المقاولات التضامنية منذ 2005. فبعد أن كان عدد التعاونيات النسوية المحدثة سنة 2006 لا يتجاوز 79 تعاونية، فاق عدد التعاونيات النسائية عند نهاية سنة 2015، 2280 تعاونية تشكل نسبة 14% من مجموع التعاونيات بالمغرب.

وتعتبر هذه الحصيلة الإيجابية ثمرة المجهودات التي بذلت على مراحل، والتي شملت عمليات التحسيس والإعلام والتكوين والإرشاد التي يتم القيام بها في صفوف النساء، إضافة إلى تنسيق مختلف المتدخلين في إطار برامج للنهوض بالتعاونيات وتقوية قدراتها وتأهيلها لتجاوز الصعوبات التي تواجهها على مستويات التنظيم والتدبير والتسويق لتأهيلها والرفع من تنافسيتها وتحسين رقم معاملاتها، حيث تم توفير فضاء قانوني محفز على العمل التضامني ويشجع الأسلوب التعاوني ويتيح إمكانية المشاركة في الصفقات العمومية.

كما تم توفير عدة فرص وفضاءات لتجاوز مشكل تسويق منتوجات التعاونيات، منها:

- الأسواق المتنقلة؛
- المعارض الجهوية والمعرض الوطني للاقتصاد الاجتماعي والتضامني، كتظاهرات تمكن المستهلكين من التعرف والإقبال على منتوجات التعاونيات، وتتيح الفرصة لربط علاقات وشراكات اقتصادية واجتماعية؛
- مشاركة منتوجات التعاونيات في التسويق الإلكتروني.

وقد استفادت التعاونيات النسائية، في إطار بعض المشاريع التنموية من مجموعة من البرامج، من بينها:

- **برنامج مرافقة**، الذي يشرف عليه مكتب تنمية التعاون لدعم ومواكبة التعاونيات الحديثة التأسيس، حيث أبانت التجربة على أن إقلاع النشاط الاقتصادي في إطار تعاوني يكون بطيئا نسبيا بالنسبة إلى المشاريع التقليدية. وهذا البرنامج يأخذ بعين الاعتبار هذه الخصوصيات ويقترح دعم التعاونيات في هذه المرحلة بمجموعة متكاملة من الخدمات الأساسية المرتبطة

بأنشطتها لمساعدتها على الإقلاع والاستمرارية، ويدعم البرنامج الأنشطة التي توفر المزيد من الفرص للمرأة للانخراط في الحياة العملية من خلال المساعدة التقنية والاستشارات الفنية في مجالات تسويق المنتجات والخدمات التي تقدمها التعاونية. ويستهدف البرنامج 500 تعاونية جديدة كل سنة، مما مكن من دعم ومواكبة 2.000 تعاونية جديدة ما بين 2015 و2018. ويعمل هذا البرنامج وفق بعد النوع الاجتماعي، عبر تحفيز المشاريع التي تعطي فرصا أكبر للمرأة في الحياة الاقتصادية من خلال القيام بنشاط مدر للدخل.

- **برنامج الأكياس البيئية البديلة**، الذي يهدف إلى المساهمة في تقوية القدرات الإنتاجية للتعاونيات عبر دعم التشغيل الذاتي وتحسين دخلها، والمساهمة في تقوية قدرات الجمعيات المحلية، وتحسيس الساكنة بالالتزام بحماية واحترام البيئة وبخطورة استعمال الأكياس البلاستيكية. وقد تم دعم رقم معاملات 139 تعاونية للخياطة والنسيج، 90% منهن تعاونيات نسوية من خلال إنتاج الأكياس البيئية البديلة من الثوب.

الولوج إلى التمويل

- **نظام المقاول الذاتي**

يضع نظام المقاول الذاتي التمكين الاقتصادي للنساء من بين أهدافه الأساسية، باعتباره يشجع روح المقاولة ويدعم خلق مقاولات نسائية، حيث تم إحداثه بهدف تشجيع الشباب والشابات على تأسيس مقاولة ذات نشاط تجاري أو صناعي أو حرفي أو خدماتي، وإطلاق القدرات لتسهيل الولوج للأسواق والارتقاء بالمستوى السوسيو اقتصادي من خلال فتح آفاق جديدة للشغل وتحفيز الشباب بالعالم القروي على الانخراط فيه.

وقد تم، في هذا الإطار، توقيع اتفاقية شراكة بين القطاع العام وسبعة أبناك من أجل التمكين من تسجيل المقاولين الذاتيين في السجل الوطني للمقاول الذاتي. وقد مكن تنفيذ هذا النظام من تحقيق مجموعة من الإنجازات، أهمها:

- انطلاق عملية ريادية لتسجيل المقاولين الذاتيين منذ 2015، حيث تم إلى غاية نهاية أكتوبر 2017، تسجيل 54.000 مقاولة ذاتية 34 بالمائة منها مقاولات نسائية، نصفهن تشتغلن في بيوتهن.

- إقامة شراكات مع بعض الفاعلين الخواص وفعاليات المجتمع المدني بهدف تحسيس ومواكبة الفئات المستهدفة بنظام المقاول الذاتي، وذلك بتمثيلية مهمة من النساء.

● **برنامج «فيما بينهن» بالجهات**

يهدف إلى تعزيز القدرات الإدارية للنساء المقاولات، من خلال التكوين والمواكبة وتحسين إمكانات تنمية المقاولات الصغيرة جدا في المرحلة الحساسة لما بعد الإنشاء، وتحفيز إنشاء شبكات للنساء المقاولات قصد الرفع من فرص تنميتها. وقد بلغت الحصيلة الإجمالية 156 مستفيدة.

● **برنامج «انفتاح لها»**

يهدف إلى تسريع استعمال المقاولات لتكنولوجيا المعلوميات، من خلال دورات تكوينية للحصول على رخصة رقمية تمكنهم من الولوج إلى عروض تفضيلية بدعم مالي من الدولة. وقد مكن هذا البرنامج من استفادة 253 مقاولة نسائية صغيرة جدا من الرخصة الرقمية، كما استفادت 26 مقاولة نسائية صغيرة جدا من «باك انفتاح».

● **صندوق الضمان «إليك»**

مكن هذا الصندوق، منذ دخوله حيز التنفيذ مارس 2013 وإلى غاية شتنبر 2015، من تعبئة 81.5 مليون كقروض لتمويل إنشاء 236 مقاولة جديدة أنشأت من طرف امرأة واحدة أو أكثر، وساهمت في خلق ما يقرب من 762 منصب شغل مباشر. كما ارتفعت عدد الملفات التي تمت الموافقة عليها بنسبة 85 بالمائة، ما بين 2014 و2015، حيث ارتفعت من 67 ملف سنة 2014 إلى 124 ملف معتمد سنة 2015.

● **برنامج «دعم ومصاحبة خلق تعاونيات نسائية»**

يهدف إلى مصاحبة وإمداد الفتاة والمرأة بآليات تمكنها من الاندماج السوسيو اقتصادي وتحسين الوضع المعيشي، من خلال مشاريع إنتاجية وخدماتية صغيرة مدرة للدخل، وتوفير فرص العمل للحد من البطالة والفقر وتعزيز دور المرأة في خدمة المجتمع وتفعيل مساهمتها في التنمية الشاملة.

الولوج لتعليم جيد للنساء والفتيات القرويات

- خصصت **الرؤية الاستراتيجية لإصلاح التعليم 2015-2030** حيزا مهما من رافعاتها وأهدافها للتركيز على استهداف تعليم منصف ومتكافئ بين الفتيات والفتيان، خاصة بالعالم القروي:

  - الرافعة الأولى «تحقيق المساواة في ولوج التربية والتكوين» من خلال السهر على الالتزام باحترام مبادئ وحقوق الطفل والمرأة والإنسان بوجه عام في جميع مرافق التربية والتكوين، وتحقيق هدف الولوج التام للتربية والتعليم والتكوين لجميع الأطفال المغاربة، إناثا وذكورا، لاسيما في التعليم الإلزامي للفئة العمرية من 4 إلى 15 سنة دون تمييز قائم على أساس الجنس أو اللون أو المعتقد أو الثقافة أو الانتماء الاجتماعي أو الجهوي أو اللغة أو الإعاقة أو أي وضع شخصي مهما كان وفي كافة الأسلاك والمستويات التعليمية والتكوينية، وفي التزام بمبدأي تكافؤ الفرص والاستحقاق انسجاما مع مسؤولية الدولة في تعميم التعليم وإلزاميته.
  - الرافعة الثانية «تخويل تمييز إيجابي لفائدة الأوساط القروية وشبه الحضرية والمناطق ذات الخصاص» من خلال تعميم تعليم إلزامي منصف وذي جودة دون تمييز مجالي، يتم توجيه أقصى الجهود للتحقيق الأمثل لهذا الهدف بالوسط القروي، وتخصيص التمدرس بالعالم القروي بتمييز إيجابي ييسر تعليما بفرص متكافئة لفائدة الفتيات والفتيان بهذا الوسط، وكذا تمكين الأوساط القروية وشبه الحضرية من شروط التمدرس لمن هم في سنه، وبذل مجهود خاص لتشجيع تمدرس فتيات البوادي، من خلال دعم خطة التعميم ببرامج محلية إجرائية لصالح الفتيات.

وقد تم اعتماد:

- مشروع مندمج لدعم التمدرس بالأوساط القروية وشبه الحضرية والمناطق ذات الخصاص، الذي يهدف إلى تحقيق مبدأ تخويل تمييز ايجابي لفائدة المجالات الجغرافية والفئات الاجتماعية الهشة والمعوزة، منهم الإناث خاصة.
- مشروع تحقيق المساواة في التربية والتكوين، الذي يهدف إلى تحقيق الولوج التام للتربية والتكوين لجميع الأطفال، إناثا وذكورا، لاسيما التعليم الإلزامي بالنسب للفئة العمرية 4-15 سنة، ومشروع إلزامية وتعميم التعليم الأولي، باعتباره القاعدة الأساس لكل إصلاح تربوي مبني على الجودة وتكافؤ الفرص والمساواة والإنصاف.

وطبقا للمبادئ الأساسية للميثاق الوطني للتربية والتكوين، يتم العمل في اتجاه ترسيخ مبدأ المساواة بين الجنسين وتكافؤ الفرص للجميع، ذكورا وإناثا، في التعليم، سواء بالوسط القروي أو الوسط الحضري. وقد بذل المغرب مجهودات خاصة لتعميم التمدرس، وتمدرس الفتاة بالوسط القروي، والتصدي للصعوبات التي قد تعيق ذلك، وشدد على دعم مخطط التعميم ببرامج محلية بتعبئة كل الشركاء خاصة رجال التعليم والعائلات والفاعلين المحليين.

وللنهوض بالمنظومة التربوية، تم اتخاذ جملة من الإجراءات والتدابير مكنت من تحقيق نتائج ومؤشرات هامة في مجال المساواة بين الجنسين، خاصة في المجال القروي، وذلك في الفترة ما بين 2011 و2017، حيث تم تسجيل:

تطور نسب التمدرس وتطور بنية الاستقبال وتطور الموارد البشرية:

- **ارتفاع عدد التلاميذ بالتعليم الأولي بالوسطين الحضري والقروي**، إذ انتقلت نسبة تمدرس الفئة العمرية 4-5 سنة من 56,3% سنة 2015-2016 إلى 59,4% بالنسبة للإناث سنة 2016-2017، ومن 58.4% إلى 61,1% بالنسبة للذكور. أما بالوسط القروي، فقد انتقلت هذه النسبة من 21,1% إلى 26,4% بالنسبة للإناث، ومن 38,0% إلى 44,6% بالنسبة للذكور خلال نفس الفترة.
- **تزايد عدد التلاميذ بالتعليم الابتدائي**، فبالوسط القروي، انتقل عدد التلاميذ بالتعليم الابتدائي إجمالا من 1918008 تلميذة وتلميذة سنة2010-2011 إلى1947477 سنة 2016-2017. بالنسبة للإناث تطور عددهم خلال نفس الفترة من 896310 تلميذة إلى 917598 تلميذة سنة 2016- 2017. أما فيما يخص نسبة تمدرس الأطفال الفئة العمرية 6-11 سنة، فقد عرفت ارتفاعا على الصعيد الوطني، إذ انتقلت من 96,7% سنة 2015-2016 إلى 98,5% سنة 2016-2017 بالنسبة للإناث، ومن 98.0% إلى99,6% بالنسبة للذكور. في حين فاقت هذه النسبة المائة بالمائة بالوسط القروي، حيث انتقلت من 100,6% إلى حوالي 102,0% بالنسبة للذكور ومن 98,2% إلى 101,1% بالنسبة للإناث خلال نفس الفترة.
- **تطور مهم لعدد التلميذات والتلاميذ بالتعليم الثانوي الإعدادي**، حيث انتقل من 1360374 تلميذة وتلميذة سنة 2010-2011 إلى 1524521 تلميذة وتلميذة سنة 2016-2017. وبالوسط القروي، فالمجهودات المبذولة تظهر تطور في عدد

التلاميـذ والتلميـذات، هـذا التطـور شـمل بالخصـوص الإنـاث اللـواتي انتقـل عددهـن خـلال نفـس الفـترة مـن 131790 تلميـذة سـنة 2010-2011 إلى 216563 تلميـذة سـنة 2016-2017.

- **ارتفـاع نسـبة تمـدرس الأطفـال الفئـة العمريـة 12-14 سـنة** عـلى الصعيـد الوطنـي، حيـث انتقلـت مـن 82,2% سـنة 2015-2016 إلى 84,7% سـنة 2016-2017 بالنسـبة للإنـاث ومـن 88,1% إلى 90,4% بالنسـبة للذكـور. وبالوسـط القـروي، انتقلـت هـذه النسـبة مـن 66,3 % إلى% 69,4 بالنسـبة للإنـاث، ومـن 79,1% إلى81,9% بالنسـبة للذكـور خـلال نفـس الفـترة.
- **ارتفـاع عـدد التلميـذات والتلاميـذ بالتعليـم الثانـوي التأهيـلي** وطنيـا، حيـث انتقـل مـن 921527 تلميـذ وتلميـذة سـنة 2010-2011 إلى1011847 تلميـذ وتلميـذة سـنة 2016-2017. وبالنسـبة للإنـاث، فقـد انتقلـت عددهـن مـن 447724 تلميـذة سـنة 2010-2011 إلى 499287 تلميـذة سـنة 2016-2017. أمـا بالوسـط القـروي، وخـلال نفـس الفـترة، فقـد تـم تسـجيل ارتفـاع عـدد التلاميـذ إلى 157441 منهـم 69736 تلميـذة سـنة 2016-2017 مقابـل 65748 تلميـذة وتلميـذة منهـم 37637 تلميـذة سـنة 2010-2011.
- **نمـو ملحـوظ لنسـبة تمـدرس الأطفـال الفئـة العمريـة 15-17 سـنة،** حيـث انتقلـت مـن 69,8% سـنة 2015-2016 إلى 70,1 سـنة 2016-2017 بالوسـط الحـضري ومـن 69,8% سـنة 2015-2016 إلى 70,1 سـنة 2016-2017 بالوسـط القـروي. بالنسـبة للإنـاث، بلغـت نسـبة تمـدرس الفئـة العمريـة 15-17 سـنة 86,3% سـنة 2016-2017 عـلى المسـتوى الوطنـي، و32% بالوسـط القـروي، مقابـل عـلى التـوالي 86,1% و30,1% سـنة 2015-2016.

تطور مؤشر المساواة بين الجنسين في المنظومة التربوية

يبـين تحليـل مـؤشر المسـاواة بـين الجنسـين بـأن حصـة الإنـاث في النظـام التربـوي بالنسـبة لحصـة الذكـور في تطـور منـذ سـنة 2010-2011، وهـو مـا يترجـم نجاعـة الإجـراءات المتخـذة مـن أجـل تمـدرس الفتـاة. فقـد عـرف هـذا المـؤشر قفـزة نوعيـة بالنسـبة لسـلك التعليـم الثانـوي الإعـدادي، إن عـلى المسـتوى الوطنـي أو القـروي خـلال الخمسـية الأخـيرة خاصـة، حيـث انتقـل هـذا المـؤشر بهـذا السـلك بالوسـط القـروي مـن 0.58 سـنة 2010-2011 إلى 0.74 سـنة 2016-2017. أمـا فيـما يخـص مـؤشر المسـاواة بـين الوسـطين القـروي

والحضري، نلاحظ أن التعليم بالوسط القروي عرف نموا ملحوظا بالتعليم الابتدائي والتعليم الثانوي الإعدادي.

تقليص الفوارق بين الجنسين وبين الوسطين الحضري والقروي

بغية تعميم التعليم وتقليص الفوارق بين الوسطين الحضري والقروي وبين الجنسين، تم اتخاذ مجموعة من الإجراءات الداعمة تركزت على الجوانب المتعلقة بالعرض المدرسي، وتخليق الحياة المدرسية، والجانب المؤسساتي. ففي إطار تنويع العرض المدرسي ليستجيب لخصوصيات مختلف أقاليم المملكة، خصوصا الوسط القروي، ومواصلة تأهيل واستكمال البنيات التحتية المدرسية، وضمان الصيانة الدائمة للبنايات المدرسية، انطلق تفعيل مخطط توسيع العرض المدرسي، منذ 2017، حيث تم:

- زيادة 78 مؤسسة تعليمية، 45 منها بالوسط القروي، ليصل إجمالي المؤسسات التعليمية إلى 10911 مؤسسة.
- مواصلة إحداث المدارس الابتدائية الجماعاتية.
- توسيع شبكة المطاعم المدرسية والداخليات والرفع عدد المستفيدين من المنح الجديدة، حيث تم تشغيل 5787 مطعم مدرسي، منها 5347 مطعم بالوسط القروي.
- مواصلة تنفيذ المبادرة الملكية «مليون محفظة»، حيث بلغ عدد المستفيدات والمستفيدين من هذه العملية، برسم الموسم الدراسي 2017-2018 مثلا، 3835129 منهم 62% بالوسط القروي، و47% هي النسبة المسجلة بالنسبة للإناث منهم.
- مواصلة تطوير مبادرات النقل المدرسي لفائدة التلاميذ والتلميذات القاطنين بعيدا عن المؤسسات التعليمية وتوسيع دائرة التجارب الرائدة في هذا المجال، حيث انتقل عدد المستفيدات من النقل المدرسي بالوسط القروي من 22441 سنة 2013 إلى 48036 سنة 2016-2017، بزيادة 114,1%.
- مواصلة تنفيذ برنامج «تيسير»، الذي يشكل أهم البرامج الاجتماعية التي أطلقها المغرب للحد من آفة الهدر المدرسي، وذلك عبر تحويلات مالية شهرية مباشرة لفائدة أسر المتمدرسين الذين يعانون الهشاشة الاجتماعية لحث أبنائها على ملازمة المدرسة. وقد بلغ عدد المستفيدين، من برنامج الدعم «تيسير»، خلال الموسم الدراسي 2017-2018 مثلا، حوالي 736.380 تلميذا، 46% منهم

تلميذة مستفيدة مقابل 716.350 تلميذا خلال السنة الدراسية 2016-2017. وفي إطار موارد «صندوق دعم التماسك الاجتماعي» يتم سنويا رصد مبلغ قدره 500 مليون درهم لفائدة هذا البرنامج.

- **دور الطالبة**، التي تقوم بأدوار رائدة في محاربة الهدر المدرسي في صفوف الفتيات، بما تقدّمه من خدمات للاستقبال والإيواء والتطبيب والأنشطة الموازية للمساهمة في تيسير ظروف تمدرس أبناء الفئات المعوزة المتواجدة بالوسط القروي والمناطق النائية على وجه الخصوص، وكذا بتوفير الشروط الضرورية للتحصيل العلمي والدراسي من خلال الدعم النفسي والتربوي والاجتماعي باعتبارها مؤسسات للرعاية الاجتماعية، وقد عرف عدد دور الطالب والطالبة بالمغرب ارتفاعا مهما في السنوات الأخيرة، حيث بلغت 817 مؤسسة مرخصة خلال سنة 2017 مقابل 499 سنة 2012، كما ارتفع عدد المستفيدين من خدماتها من 33646 سنة 2012 إلى 83156 سنة 2017، وتسهر القطاعات الحكومية ومؤسسات الدولة المعنية والجماعات المحلية على توفير الدعم المالي لإنشاء وتسيير هذه المؤسسات، حيث بلغ مبلغ الدعم المخصص برسم سنة 2017 مثلا، 104437000,00 درهم.

مأسسة المساواة بين الجنسين في المنظومة التربوية، عبر اتخاذ جملة من الإجراءات، منها:

- وضع المخطط الاستراتيجي المتوسط المدى لمأسسة المساواة بين الجنسين، الذي يتضمن ثلاثة محاور أساسية تهم تطوير قدرات مؤسسية دائمة لضمان ترسيخ المساواة بين الجنسين في حكامة المنظومة التربوية، وضمان الولوج المنصف للفتيات والفتيان لهذه المنظومة، وتطوير الفضاء المدرسي كمجال آمن للتعايش واكتساب القيم.
- إحداث فريق لتدبير النوع، على المستوى المركزي والجهوي، وتعزيز قدراته في مجال التخطيط والميزانية المستجيبة للنوع، والذي يتولى إعداد وتنفيذ التدابير المتعلقة بإدماج النوع جهويا وإقليميا.

- إنجاز دراسة حول استراتيجية التواصل المستجيب للنوع بالمنظومة التربية تعتمد على تقويم المكتسبات في المساواة بين الجنسين، وتحديد الحاجيات من الكفايات التي يجب تقويتها، والأدوات التواصلية التحسيسية التي تشجع تمدرس الفتيات وتحسن صورة المرأة في المجتمع.
- إنتاج دليل للميزانية المستجيبة للنوع ملائم للمنظومة التربوية، والذي توج بتفعيل الميزانية للمستجيبة للنوع عبر إدماج مؤشرات النوع بمشروع نجاعة الأداء.

تخليق الحياة المدرسية وترسيخ قيم المواطنة

في إطار تنزيل الرؤية الاستراتيجية للإصلاح 2015-2030، خصوصا ما يتعلق بتخليق الفضاء المدرسي وترسيخ قيم النزاهة والمواطنة، ومن أجل تفعيل الاستراتيجية الوطنية لمحاربة العنف بالوسط المدرسي والهادفة إلى الحد من الظواهر المشينة التي أصبحت تنتشر بالمؤسسات التعليمية، تم اتخاذ التدابير التالية:

- إحداث المرصد الوطني لمناهضة العنف بالوسط المدرسي، الذي يهدف إلى رصد وتتبع حالات العنف، سواء داخل المؤسسات التعليمية أو بمحيطها، واستثمار التقارير الواردة من الأقاليم والجهات بغرض وضع قاعدة معطيات وطنية عن العنف بالوسط المدرسي، والوقوف على التجارب الرائدة وطنيا ودوليا وتقاسمها، وكذا المساهمة في صياغة الأجوبة المناسبة لمعالجة مختلف حالات العنف بالوسط المدرسي، وتعزيز التنسيق بين القطاعات الحكومية وغير الحكومية المهتمة بالموضوع.
- إحداث خلايا للإنصات والوساطة وإحداث خلايا اليقظة بالمؤسسات التعليمية التي تسهر على تقديم المساعدة إلى التلميذات والتلاميذ، الذين يعانون من مشاكل على المستوى الدراسي أو الاجتماعي أو النفسي، وتحسين التواصل والتعاون بين المؤسسة والأسرة، وتنمية روح المواطنة.
- تنظيم حملات تحسيسية مع السلطات الأمنية الإقليمية وأنشطة لترسيخ قيم المواطنة وحقوق الإنسان، وعلى تفعيل أنشطة مختلف الأندية التربوية والثقافية وتتبع حالات العنف المسجلة.
- إعداد الحقيبة التربوية لمناهضة العنف (الدليل المسطري، دليل التكوين، دليل التحسيس...) الذي تهدف إلى الامتثال باتفاقية حقوق الطفل.

- انطلاق الدراسة الجهوية حول انتشار ظاهرة العنف المبني على النوع بالمحيط المدرسي من أجل تحيين المعطيات والإحصائيات المتعلقة بظاهرة العنف بالمحيط المدرسي، وتحليل طبيعتها وأشكالها وأماكن حدوثها.

دعم المرأة القروية من خلال برامج محو الأمية والتربية غير النظامية

مكن برنامج إعادة التمدرس من زيادة عدد المستفيدين من برنامج التربية غير النظامية، حيث بلغ عدد التلاميذ خلال سنة 2016-2017 حوالي 28.856 تلميذ، 48% منهم فتيات، و15.913 تلميذ مستفيد بالوسط الحضري (55%) و12.943 تلميذ بالوسط القروي (45%).

وتقدر الميزانية المخصصة لبرنامج التربية غير النظامية، خلال سنة 2017، والتي تراعي بعد النوع الاجتماعي، بنحو 62 مليون درهم (بدون احتساب كتلة الأجور). ولقد تضاعفت نفقات الاستثمار بنحو 2,5 مقارنة بالسنة الماضية، حيث بلغت 44 مليون درهم، أي ما يمثل 71% من ميزانية البرنامج. وتقدر نفقات المعدات والنفقات الأخرى بنحو 18 مليون درهم.

وقد بلغ عدد المستفيدين من برامج محو الأمية إلى 734.974 شخص سنة 2016-2017. وتمثل النساء ما يقارب 92% من مجموع المستفيدين مع الإشارة إلى أن 52% من المستفيدات تنحدرن من الوسط القروي. وهكذا، وصل العدد الإجمالي للمستفيدين من برنامج محو الأمية منذ سنة 2002-2003 إلى 9,4 مليون شخص.

الولوج للرعاية والخدمات الصحية

شكل الولوج المنصف والمتساوي للخدمات الصحية إحدى الأولويات الأساسية التي تستهدف تحسين جودة الخدمات الصحية وتوزيعها بشكل عادل ومنصف، والتغطية الصحية الشاملة للمواطنين، كورش وطني تم التأسيس له عبر مراحل والتزامات مهمة، من بينها تنزيل نظام المساعدة الطبية للفئات الهشة «راميد».

نظام المساعدة الطبية "راميد" كرافعة وقائية

يستهدف نظام المساعدة الطبية للفئات الهشة «راميد» حماية الفئات المعوزة من التكاليف التي تستوجبها العلاجات والخدمات الصحية، حيث يمكنها هذا النظام من الاستفادة من كل الخدمات التي تقدمها المستشفيات العمومية بشكل مجاني، والذي

يتم تمويله في إطار موارد «صندوق دعم التماسك الاجتماعي» المخصصة للمساهمة في تمويل النفقات المتعلقة بتعميم نظام المساعدة الطبية، حيث رصدت له، برسم سنة 2014، اعتمادات مالية مهمة بلغت 1,2 مليار درهم. كما تم رصد مبلغ 1,34 مليار درهم، برسم سنة 2015، منها 800 مليون درهم للحساب المرصد لأمور خصوصية «الحساب الخاص بالصيدلية المركزية» لاقتناء الأدوية والمستلزمات الطبية و548 مليون درهم لفائدة المراكز الاستشفائية الجامعية والوكالة الوطنية للتأمين الصحي.

وقد مكن تعميم هذا النظام على مجموع التراب الوطني، إلى غاية نهاية غشت 2017، من توفير تغطية صحية لما يناهز 11,46 مليون مستفيد، منهم 52 بالمائة منهم نساء (تسجيل 4,6 مليون أسرة)، مما يفوق التوقعات بخصوص الفئة المستهدفة من هذا النظام.

دعم برامج «الأمومة بدون مخاطر»

هذه المقاربات المعتمدة على مستوى النهوض بالصحة بشكل عام، وعلى مستوى الوقاية وتوفير العلاج للفئات الهشة بشكل خاص، تمكن لا محالة من رفع عبء هام يهدد التمكين الاقتصادي للنساء، بالإضافة إلى المحافظة على صحتهن بشكل يمكنهن من الإسهام في الدورة الاقتصادية كفاعلين مباشرين. هذه المقاربات تمت ترجمتها عبر خُطَط العمل لتقليص وفيات الأمهات وبرنامج مراقبة الحمل والوضع وما بعد الولادة وبرنامج التخطيط العائلي وبرنامج التربية الجنسية ومكافحة الأمراض المنقولة جنسيا، وبرنامج الكشف عن سرطان الثدي وعنق الرحم، وما إلى ذلك من برامج للصحة العامة تعمل على توفير الولوج للخدمات في استهداف خاص للنساء والفتيات بالعالم القروي عبر مجموعة من التدابير.

ولوج ساكنة العالم القروي للخدمات الصحية الأساسية وذات جودة

يواصل المغرب، وعلى غرار السنوات الماضية، تفعيل المخطط الوطني لتنمية الصحة بالوسط القروي، الذي يهدف إلى تحسين ولوج ساكنة العالم القروي للخدمات الصحية الأساسية وذات جودة، والرفع من استفادة الساكنة بالعالم القروي من الخدمات الصحية، والذي يتمحور حول المحاور الاستراتيجية التالية:

- **دعم التغطية الصحية الثابتة،** عبر تعزيز شبكة مؤسسات الرعاية الصحية الأولية بالوسط القروي، المكونة من 2012 مركز صحي قروي ومستوصف، من

حيث البنيات التحتية، والموارد البشرية، خاصة توفير الأعداد الكافية وتأهيلها، وتعزيز جودة الخدمات الصحية المقدمة عبر توفير التجهيزات الضرورية والأدوية والمواد الصحية اللازمة، وكذا توفير وسائل النقل والتكفل بالحالات المستعجلة.

- **تعزيز استراتيجية التغطية الصحية المتنقلة،** من أجل توفير الخدمات الصحية عن قرب لفائدة ساكنة المناطق النائية بالوسط القروي، حيث يتم:
  - تقديم مجموعة محددة ومتكاملة من الخدمات الصحية عن قرب لفائدة أكثر من 4,5 مليون نسمة في إطار المستشفى الطبي الميداني المتنقل بالمناطق النائية لتغطية الخصاص من البنية الاستشفائية بالمناطق النائية وفك العزلة عن سكانها وتمكينهم من خدمات وتخصصات طبية هامة.
  - العمل على توفير وحدة صحية متنقلة على مستوى كل دائرة صحية، حيث تتوفر الأقاليم على ما مجموعه 350 وحدة صحية و22 حافلة ومصحة متنقلة، كما تم توفير الاعتمادات اللازمة لتوظيفها ومصاريف تنقل الفرق الطبية بما يناهز 10 مليون درهم سنويا؛
  - تفعيل برامج سنوية للوحدات الطبية المتنقلة وفق مخطط تصاعدي من الجهات يروم تحقيق زيارة لكل نقطة تجمع للساكنة كل ثلاثة أشهر، حيث تم سنة 2016 مثلا تفعيل ما مجموعه 12859 زيارة ميدانية؛
  - تفعيل برامج سنوية للقوافل الطبية المتخصصة من أجل توفير الفحوصات الطبية والأنشطة التشخيصية والتكفل بعلاج الأمراض عن قرب، حيث عرفت، سنة 2016 مثلا، إنجاز ما مجموعه 278 قافلة طبية.

تفعيل سنوي لعمليات «رعاية»

تستهدف عملية «رعاية» السنوية الساكنة المعرضة لآثار موجات البرد على مستوى 28 إقليما خلال فصل الشتاء، حيث تهدف عملية هذه السنة 2017-2018 إلى تعزيز استعداد 220 مركزا صحيا (المتواجدين في دائرة نفوذ الجماعات المتضررة)، مع وضع نظام للمراقبة والتنسيق بين الشركاء وتوفير الموارد البشرية والتجهيزات والأدوية والمواد الصحية الكافية على مستوى هذه المراكز الصحية ووضع سيارة إسعاف رهن إشارة كل مركز صحي معني، مع تحديد المراكز الاستشفائية المرجعية

وعددها 47 مستشفى ووضع منظومة للإحالة، وإنجاز 3677 زيارة ميدانية للوحدات الطبية المتنقلة. كما تم تفعيل 89 حملة طبية متخصصة للقرب للاستجابة للحاجيات المرصودة من الخدمات الطبية العلاجية، ووضع نظام للتنسيق بين الوحدات الطبية المتنقلة والقوافل الطبية ونظام التكفل بالمستعجلات مع اللجوء إلى النقل المروحي للمرضى عند الحاجة.

وقد مكن هذا المجهود إلى حدود الساعة من تقديم 85075 خدمة صحية مرتبطة بصحة الأم والطفل. هذا وتم، خلال حملة «رعاية» لسنة 2016-2017 التي امتدت من فاتح دجنبر 2016 إلى غاية 28 فبراير 2017، إنجاز 4403 من الزيارات للوحدات الطبية المتنقلة و173 من القوافل الطبية المتخصصة وفرت 520650 خدمة صحية، أحيل منها 1049 حالة على المراكز الاستشفائية المرجعية 35 منها النقل المروحي.

برنامج مراقبة الحمل والولادة

يستهدف تعزيز سياسة الإعفاء من الأداء بالنسبة لجميع العلاجات، سواء الخاصة بالولادة الطارئة، أو مجانية الخدمات الصحية المقدمة في المرافق الصحية الأولية، أو مجانية العملية القيصرية، أو مجانية الفحوصات المخبرية الأساسية للنساء الحوامل بدور الولادة في مختبرات المستشفيات العمومية، أو مجانية النقل الصحي بين المؤسسات الصحية بالنسبة للحوامل والأطفال حديثي الولادة... وقد مكن هذا المجهود من انخفاض معدل وفيات النساء الحوامل من 112 حالة وفاة لكل 100 ألف ولادة حية خلال 2010 إلى 72,6% خلال سنة 2017.

ولمزيد من الفعالية والجودة في الاستهداف، تم إطلاق عملية تقييم لاستراتيجيات صحة الأم والأطفال حديثي الولادة في إطار خبرة خارجية بتنسيق مع منظمة الصحة العالمية، مما مكن من تهييئ خطة عمل وطنية لاستهداف الأسباب الرئيسية لوفيات الأمهات والأطفال حديثي الولادة التي يمكن الوقاية منها، سيتم تفعيلها ابتداء من سنة 2018 بوضع مخططات عمل جهوية وتعيين لجنة تتبع تنفيذها مع مراعاة الخصوصية لكل جهة ومدها بالوسائط والمنشورات ووسائل الإعلام والتربية والتواصل.

ويبين توزيع ميزانية الاستثمار حسب البرامج الصحية لسنة 2017 الأهمية التي يحتلها برنامج «الصحة الإنجابية وصحة الأم والطفل والشاب والساكنة ذات الاحتياجات

الخاصة» الذي يستحوذ على ما يقارب 19% من ميزانية استثمار وزارة الصحة، أي 452 مليون درهم، 90% منها مخصصة للتغذية والتمنيع.

وتجدر الإشارة إلى أن 3,7% من ميزانية البرنامج تم تخصيصها للاستراتيجية المتنقلة ودعم خطة العمل في مجال الصحة القروية. وقد استفادت التغطية الصحية المتنقلة بالعالم القروي على وجه الخصوص من غلاف مالي قدره 39,1 مليون درهم، من بينها 24 مليون درهم تندرج في إطار ميزانية الاستثمار 15 مليون في إطار ميزانية التسيير.

البرنامج الوطني للرصد المبكر لسرطانات الثدي وعنق الرحم

يشكل برنامج الرصد المبكر أحد أهم محاور المخطط الوطني للوقاية ومراقبة السرطان 2010-2019، الذي يهدف إلى تقليص الوفيات المرتبطة بسرطاني الثدي وعنق الرحم، وتحسين التكفل بالنساء المصابات بسرطاني الثدي وعنق الرحم، وذلك بوضع برنامج مهيكل للتشخيص والكشف المبكر والتكفل بهاذين السرطانين.

ومكنت هذه المجهودات، على سبيل الذكر سنة 2016، من استفادة أزيد من 1.600.000 امرأة من الفئة العمرية 69-40 سنة من خدمات الكشف المبكر لسرطان الثدي. وتم تمكين أزيد من 15000 امرأة من فحص الماموغرافيا، وتشخيص أكثر من 1150 سرطان للثدي. كما استفادت خلال سنة 2016 أزيد من 200.000 امرأة من الفئة العمرية 49-30 سنة من خدمات الكشف المبكر لسرطان عنق الرحم. وتم تشخيص أكثر من 950 حالة «ما قبل سرطانية» لعنق الرحم وتشخيص حوالي 90 حالة سرطان عتق الرحم. وخلال سنة 2017، تم تنظيم حملة وطنية للتحسيس والكشف المبكر عن سرطان الثدي من 20 أكتوبر إلى غاية 17 نونبر 2017، بشراكة بين وزارة الصحة ومؤسسة لا سلمى للوقاية وعلاج السرطان، حيث استفادت أزيد من 1151525 من الكشف المبكر لسرطان الثدي و 7790 منهن بالفحص بالماموغرافيا مع رصد 168 حالة خلال الحملة الأخيرة المنظمة، وهي حملات استهدفت بشكل خاص النساء من الفئات الهشة بما في ذلك النساء القرويات.

ضمان الحق في الحماية الاجتماعية

- **صندوق دعم التماسك الاجتماعي**

أحدث هذا الصندوق لتعزيز التماسك الاجتماعي ومحاربة الفقر، والذي يمول النفقات المتعلقة بالمساهمة في نظام المساعدة الطبية ودعم الأشخاص في وضعية إعاقة، والتمدرس ومحاربة الهدر المدرسي، والذي انخرط، سنة 2016، في مقاربة النوع الاجتماعي، وخصصت الحصة الكبرى من نفقاته للبرامج المتعلقة بالتنمية البشرية والاجتماعية، حيث اعتمد الصندوق في إدراجه لمقاربة النوع على تحديد حسب نوعية الفئات المستفيدة من البرامج الممولة تستهدف بنسبة مهمة الفتاة والمرأة القروية. وقد ساهم هذا الصندوق في رصد مبالغ مالية مهمة بلغت ما يناهز 9,5 مليار درهم خلال الفترة ما بين 2014 و2017.

- **صندوق التكافل العائلي**

يستهدف هذا الصندوق، الذي انطلق سنة 2012، المرأة المطلقة المعوزة والأطفال المستحقين للنفقة. وبهدف توسيع الفئة المستفيدة من خدمات الصندوق، صادق مجلس النواب يوم 14 فبراير 2018 على القانون رقم 83.17 بتغيير القانون رقم 41.10 المتعلق بتحديد شروط ومساطر الاستفادة من صندوق التكافل العائلي. ويهدف القانون الجديد إلى توسيع دائرة المستفيدين من خدمات الصندوق لتشمل إلى جانب مستحقي النفقة بعد انحلال ميثاق الزوجية، ومستحقي النفقة من الأولاد خلال قيام خلال قيام العلاقة الزوجية بعد ثبوت عوز الأم، ومستحقو النفقة من الأولاد بعد وفاة الأم، ومستحقو النفقة من الأطفال المكفولين، والزوجة المعوزة المستحقة للنفقة، مع تعزيز ولوج الأطفال للعدالة لاقتضاء حقوقهم من خلال السماح للأولاد القاصرين الذين لا يتوفرون على نائب شرعي.

- **برنامج الدعم المباشر للنساء الأرامل في وضعية هشة**

مكن هذا البرنامج، إلى غاية فبراير 2018، من استفادة أكثر من 88 ألف أرملة، ومنذ انطلاقة هذا البرنامج، تم دفع مبلغ يقارب 900 مليون درهم لفائدة الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين المكلف بتدبير هذا البرنامج.

• مراعـاة النـوع الاجتماعـي في السياسـات والبرامـج الموجهـة للأشـخاص في وضعيـة إعاقـة

اعتمـد المغـرب، منـذ 2016 ولأول مـرة، سياسـة عموميـة مندمجـة للنهـوض بحقـوق الأشـخاص في وضعيـة إعاقـة، مـن بـين أهدافهـا ضـمان ولـوج النسـاء في وضعيـة إعاقـة إلى كافـة حقوقهـن الاقتصاديـة والسياسـية والاجتماعيـة والثقافيـة، بإدمـاج بعـد مقاربـة النـوع الاجتماعـي في السياسـة العموميـة، ومـشروع برنامـج العمـل الحكومـي للنهـوض بحقـوق الأشـخاص في وضعيـة إعاقـة، وخصصـت رافعـة اسـتراتيجية موضوعاتيـة لمجـال التكويـن والإدمـاج المهنـي، وذلـك عـبر تيسـير ولـوج المـرأة في وضعيـة إعاقـة إلى عـروض التكويـن المهنـي وتعزيـز الاندمـاج المهنـي بالقطـاع العـام والخـاص.

وقـد تـم إطـلاق برامـج البنـاء وتجديـد المراكـز الاجتماعيـة، بهـدف تعزيـز مراكـز الاسـتقبال والإيـواء والمسـاعدة للأشـخاص المحتاجـين والتحسـين النوعـي والكمـي للخدمـات الاجتماعيـة التـي تقـوم بهـا مراكـز التربيـة والمراكـز الاقتصاديـة لصالـح الفتـاة والمـرأة في العـالم القـروي وتوسـيع إمكانيـات التكويـن والإدمـاج المهنـي للشـباب.

وقـد بلغـت حصيلـة الإشراف المنتـدب عـلى المشـاريع خـلال الفـترة الممتـدة بـين بدايـة 2015 ويونيـو 2016 في الميـدان الاجتماعـي 48 عمليـة بكلفـة تقديريـة 270 مليـون درهـم مـن بينهـا 16 عمليـة مخصصـة حصريـا للفتـاة والمـرأة وللأشـخاص في وضعيـة إعاقـة مـع وجـود مشـاريع أخـرى طـور البنـاء، وتهـم المشـاريع السـالفة الذكـر:

- عمليـات بنـاء مراكـز الإيـواء لصالـح الفتـاة المتمدرسـة بهـدف محاربـة الأميـة والهدر المدرسي.
- عمليـات بنـاء مراكـز التكويـن لفائـدة المـرأة تـروم تطويـر المهـارات وتحقيـق التنمية المستدامة.
- عملية بناء دار للأم والطفل للعناية الصحية.
- عمليـات بنـاء مراكـز للأشـخاص في وضعيـة إعاقـة بهـدف تحقيـق العدالـة الاجتماعية وإدمـاج الأشـخاص ذوي الاحتياجـات الخاصـة في المجتمع.
- عملية بناء مركز إدماج النساء اللاتي في وضعية صعبة.

الولوج للبنيات التحتية الأساسية لصالح النساء والفتيات

لقد بذلت المملكة المغربية جهودا كبيرة لتعميم البنيات الأساسية، سيما بالمناطق القروية، ولا سيما في مجال الولوج للماء الصالح للشرب والإنارة والطرقات..

برامج تزويد الساكنة القروية بالماء الصالح للشرب

تم اتخاذ جملة من التدابير والإجراءات، من خلال:

- إدماج النوع في قانون الماء رقم 15-36، حيث ينص في مقتضياته العامة على تيسير حصول المواطنات والمواطنين على قدم المساواة على الماء وعلى تمثيل النساء (25%) في الهيئات المائية: المجلس الأعلى للماء والمناخ، ومجلس الحوض المائي، والمجالس الإقليمية للماء.
- العمل على الإدماج الفعلي للنوع في بعض البرامج التي تهم مشاريع الماء الصالح للشرب والصرف الصحي والسدود وتهيئة الأودية للحماية من الفيضانات للتأقلم مع التغيرات المناخية.
- العمل على تقوية القدرات في مجال إدماج مقاربة النوع في السياسات العمومية، بمنظور حقوق الإنسان، والميزانية المستجيبة للنوع. وقد هم هذا التكوين إدماج مقاربة النوع في التدبير المندمج للموارد المائية وتقييم مؤشرات النوع وإدماج هذه المقاربة في البرامج والمشاريع السنوية لكي تستفيد كل شرائح المجتمع، إناثا وذكورا، من مشاريع تنمية الموارد المائية لسد حاجيات الشرب والسقي وإنتاج الطاقة الكهرومائية، ومن مشاريع التكيف مع التأثيرات المناخية؛ للحد من مخاطر الفيضانات والتخفيف من آثار الجفاف.
- العمل على رفع تحدي المساواة بين الجنسين، من خلال دراسة استراتيجية مأسسة إدماج مقاربة النوع في قطاع الماء، التي تم إنجازها في إطار اتفاقية شراكة مع هيأة الأمم المتحدة للمرأة، والتي تم توقيعها في مارس 2015.

البرنامج الوطني لتعميم تزويد الساكنة القروية بالماء الصالح للشرب

بذل المغرب مجهودات جبارة لتعميم تزويد الساكنة القروية بالماء الصالح للشرب، حيث تم إنجاز البرنامج الوطني لتعميم تزويد الساكنة القروية بالماء الصالح للشرب، الذي يعد من النتائج الأساسية للمخطط المديري لتزويد العالم القروي بالماء الصالح للشرب، والذي شرع في تنفيذه سنة 1995 لإيجاد حلول عملية تتناسب مع

الإمكانيات الاجتماعية والاقتصادية للساكنة القروية، حيث تم إنجاز شبكات لتزويد المياه مكونة من آبار أو أثقاب وخزانات للمياه وتجهيزات الضخ، وقنوات جر المياه المعبأة بواسطة السدود.

وبفضل المجهودات المبذولة، تم رفع نسبة الإمدادات بالماء الشروب بالوسط القروي إلى 96.5٪ أواخر سنة 2017، أي ما يناهز 13.35 مليون نسمة، منها 50.4 % رجالا و49.6 % نساء. وبلغت الاستثمارات المنجزة في هذا المجال ما يفوق 18.5 مليار درهما.

وللبرنامج نتائج جد إيجابية نذكر منها:

- تحسين تمدرس الأطفال وخصوصا الفتيات؛
- تحسين الظروف الصحية للساكنة القروية بشكل عام، وللنساء والفتيات بشكل خاص؛
- التسيير الذاتي للمشاريع، عبر خلق جمعيات مستعملي المياه، التي قد تتضمن من بين أفرادها نساء تنتمين لنفس الدواوير، مما يمكنهن من تقنيات تدبير مياه الشرب محليا، ومن تحسين ظروفهن وخلق أنشطة أخرى تستفيد منها باقي النساء؛
- الحد من الهجرة القروية بعد إدماج برنامج الماء الشروب مع برامج الكهرباء والطرق والمبادرة الوطنية للتنمية البشرية....

برنامج تزويد المدارس بالوسط القروي بالماء الصالح للشرب وبالصرف الصحي

يهدف هذا البرنامج إلى تحسين ظروف تمدرس الأطفال والفتيات القرويات على الخصوص، والحد من الهدر المدرسي، حيث قد يسبب غياب منشآت الصرف الصحي بالمدارس توقفهن عن التمدرس، وذلك عبر إنجاز منشآت الماء الصالح للشرب والصرف الصحي لفائدة المدارس القروية، مع دعم التربية البيئية لفائدة المعلمين والمعلمات والتلاميذ والتلميذات، وكذا جمعيات آباء وأولياء التلاميذ. وقد اعتمدت في تصميم هذه المرافق الصحية مقاربة النوع، حيث يتم إنجاز مرافق خاصة بالتلميذات والمعلمات والمعلمين، إلى جانب مرافق التلاميذ والأشخاص في وضعية إعاقة.

وقد تم إنجاز منشآت الماء الصالح للشرب والصرف الصحي لفائدة 820 مدرسة بالوسط القروي، باعتمادات مالية بحوالي 200 مليون درهما، ويستفيد من هذه المنشآت أزيد من 130000 مستفيد ومستفيدة منهم حوالي 45 % من الفتيات و51 % من الفتيان و0.05 % في وضعية إعاقة ذكور و0.06 في وضعية إعاقة إناث و2.5% معلمين و1.4 % معلمات.

الولوج للطرق والتجهيزات الأساسية

تقوم البنيات التحتية الطرقية بدور هام في توفير شروط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما تقوم التجهيزات الأساسية، وخاصة منها طرق فك العزلة، بدور أساسي في تيسير وصول النساء والفتيات القرويات إلى المرافق الاجتماعية الأساسية وتنشيط الاقتصاد وتنمية الموارد المحلية. وقد قطع المغرب أشواطا مهمة منذ سنة 1995 في فك العزلة عن الساكنة القروية، بما فيها النساء والفتيات، وذلك من خلال البرامج التالية:

- **البرنامج الوطني الأول للطرق القروية (1995-2005)**، الذي هم إنجاز 11.000 كلم بكلفة 7 مليار درهم، ومكن من رفع نسبة ولوج السكان القرويين إلى التجهيزات الطرقية من 34% عند انطلاق البرنامج سنة 1995 إلى 54% سنة 2005.
- **البرنامج الوطني الثاني للطرق القروية**، الذي انطلق سنة 2006، الذي يهدف إنجاز 15.560 كلم، بكلفة 15.5 مليار درهم، لفائدة 3 ملايين من السكان القرويين، وذلك لرفع نسبة الولوج إلى 80% مع نهاية البرنامج. كما يهدف إلى رفع نسبة الساكنة القروية المستفيدة من الطرق من 54% في سنة 2005 إلى 80% في سنة 2015، حيث تم فك العزلة عما يناهز 3 ملايين من الساكنة القروية، تمثل فيها النساء نسبة 50.7% أي حوالي 1.521.000 نسمة، وتقليص الفوارق بين الأقاليم في ميدان التجهيزات الطرقية.

ويساهم هذا البرنامج، إلى جانب البرامج التنموية الأخرى، في رفع مؤشرات التنمية البشرية للساكنة بالعالم القروي، بما فيها النساء والفتيات، وكذا تحسين ظروف التنقل والإدماج ضمن الاقتصاد الوطني.كما يستجيب هذا البرنامج للمعايير الدولية فيما يخص المحافظة على البيئة وكذا ضمان حقوق الساكنة، خاصة الهشة، المجاورة للطرق المنجزة فيما يخص التعويضات عن نزع الملكية، وكذا الأضرار السطحية نتيجة إنجاز

الأشغال. كما يساهم البرنامج الوطني الثاني للطرق القروية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة نظرا لوقعه الإيجابي على تحسين ولوج النساء والفتيات للخدمات الصحية ورفع نسبة الولادات تحت المراقبة الطبية، وكذا تيسير الوصول للخدمات التعليمية وخاصة رفع نسبة الفتيات المتمدرسات، وذلك من خلال إنجاز طرق سالكة لفك العزلة عن الساكنة القروية وضمان ربط هذه الساكنة بشبكة الطرق بصفة مستمرة.

ومن بين الممارسات الفضلى للبرنامج الوطني الثاني للطرق القروية، التي كان لها أثر كبير في نجاح هذا البرنامج وضمان انخراط مختلف الشركاء، سواء الساكنة القروية والممثلة في الجماعات المحلية أو الفاعلين الدوليين، اعتماده على المقاربة التشاركية، فقد تم تحديد الأولويات المتعلقة بعملياته على الصعيد المحلي في إطار تشاركي مع السلطات المحلية والمنتخبين، حتى تتم تلبية حقيقية لحاجيات الساكنة القروية من طرق فك العزلة، وتوجت هذه المقاربة التشاركية بالتوقيع على اتفاقيات الشراكة مع الجماعات المحلية المعنية.

ويواصل المغرب بذل الجهود الهادفة لفك العزلة عن العالم القروي، وتسريع وتيرتها. وفي هذا الصدد، تمت التعبئة لإعداد برنامج ثالث للطرق القروية، ويشمل هذا البرنامج:

- مخطط لفك العزلة عن العالم القروي يهم 22700 كلم بتكلفة تقدر بـ28 مليار درهم.
- إعادة تأهيل الطرق الإقليمية التي توجد في حالة سيئة ومهددة بالاندثار والتي تتميز بطابع قروي محض، حيث تعتبر الحلقة الضعيفة بين الشبكة المهيكلة (الوطنية والجهوية) وشبكة طرق فك العزلة والتي ستساهم تهيئتها في مواكبة مجهود فك العزلة، وهي تشمل 9000 كلم بتكلفة تقدر بـ8 ملايير درهم.

الولوج لتكنولوجيا الاتصالات

يروم البرنامج المتعلق بالولوج «الشامل لخدمات الاتصالات»، الذي تم إطلاق مرحلته التكميلية سنة 2014، تغطية ما بين 1500 و2000 منقطة قروية، كما يهدف إلى تعميم الولوج لخدمات الاتصالات. ويتعلق الأمر بتغطية ما مجموعه 9263 منطقة قروية، من خلال تقديم خدمات الاتصالات (الهاتف والأنترنيت). وتقع هذه المناطق في 55 إقليم و841 جماعة قروية.

الولوج للحقوق الثقافية والبيئية

أحرز المغرب تقدما ملحوظا في مجال تعزيز الإطار المؤسساتي والقانوني في مجال البيئة، ودعم آليات الوقاية والرصد البيئي، وكذا تنفيذ الاستراتيجيات والمخططات والبرامج الخاصة بحماية البيئة. وقد تم تأكيد التزام بلادنا اتجاه البيئة من خلال التوجيهات الملكية الخاصة بإعداد وتفعيل الميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة.

واستجابة لالتزامات المغرب في مجال حماية البيئة وضمان ولوج متكافئ لبيئة سليمة، وكذا في مجال التنمية المستدامة (المادة 31 من الدستور)، شرعت الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة في مسار إضفاء الطابع المؤسساتي على إدماج مقاربة النوع في مخططاتها.

الولوج للحقوق السياسية

بذلت المملكة المغربية جهودا متواصلة لتمكين وإدماج المرأة في الحياة السياسية، حيث اتخذت مجموعة من التدابير القانونية التي تساهم في التمكين السياسي للنساء، وفي الرفع من نسبة تمثيلية النساء بالهيآت المنتخبة وولوج مراكز القرار السياسي، سواء على المستوى الوطني أو الترابي، بدء من مدونة الانتخابات ووصولا إلى القوانين التنظيمية.

- **تدبير الشأن العام المحلي والجهوي**

قام المغرب بإصلاحات تشريعية لإدماج النساء في مسار تدبير الشأن العام المحلي سعيا نحو تكريس مجتمع قائم على القانون والمساواة والكرامة، لاسيما قانون الانتخابات والميثاق الجماعي والقوانين التنظيمية المتعلقة بالجماعات الترابية، والقانون التنظيمي المتعلق بانتخاب أعضاء مجالس الجماعات الترابية، الذي اعتمد منهجية جديدة للوصول إلى تخصيص ثلث المقاعد للنساء، من خلال اعتماد لوائح انتخابية بجزأين بالنسبة للجهات والجماعات ذات الاقتراع اللائحي، حيث تشتمل كل لائحة ترشيح جزأين: يتضمن الجزء الأول عددا من الأسماء يعادل عدد المقاعد المخصصة للجماعة أو المقاطعة، فيما يشتمل الجزء الثاني على أسماء مرشحات يعادل عددهن عدد المقاعد المحدد للنساء.

وتضمنت القوانين التنظيمية المتعلقة بالجماعات الترابية، سواء الجهات أو العمالات والأقاليم أو الجماعات، مقتضيات مهمة تتعلق بمقاربة النوع الاجتماعي وإدماجها في التنمية الترابية، حيث نصت على ضرورة الأخذ بمقاربة النوع الاجتماعي في التخطيط القائم على النتائج، وصياغة خطط العمل وتحديد الأولويات، وتفعيل ميزانية النوع الاجتماعي، وتنفيذ وتقييم برامج عمل الجماعات ومخططات التنمية الإقليمية والجهوية، وألزمت الجماعات الترابية بإحداث هيآت استشارية للمساواة والمناصفة والنوع الاجتماعي.

- **تدبير الشأن العام الوطني**

واصل المغرب إصلاحاته التشريعية الممكنة لولوج النساء تدبير الشأن العام الوطني، فتضمن القانون التنظيمي المتعلق بمجلس النواب تخصيص كوطا نسائية بـ60 مقعدا في الانتخابات التشريعية، حيث نص على دائرة انتخابية وطنية يتضمن الجزء الأول منها أسماء ستين (60) مترشحة مع بيان ترتيبهن، وضمن الجزء الثاني منها أسماء ثلاثين (30) مترشحا من الجنسين لا تزيد سنهم على أربعين (40) سنة في تاريخ الاقتراع مع بيان ترتيبهم. وهو مكسب جديد للمرأة المغربية مكن الشابات، خلال الانتخابات البرلمانية الأخيرة لـ2016، من الترشح عن طريق الجزء الثاني.

فيما نص القانون التنظيمي المتعلق بمجلس المستشارين، ولأول مرة في المغرب، على تضمن لوائح الترشيح لترشيحات تتناوب بين الذكور والإناث، مما سيكون له تأثير إيجابي على تشكيلة مجلس المستشارين بالنظر إلى أن المجالس الترابية تضم «كوطا» نسائية في إطار التمييز الإيجابي.

ووضعت الحكومة إجراءات تحفيزية للأحزاب السياسية من أجل تخصيص مراكز متقدمة للنساء بمختلف لوائح الترشيح العادية، وكذا الدوائر التي ينتخب ممثلوها عن طريق الاقتراع الفردي. كما ألزم القانون المتعلق بالأحزاب السياسية كل حزب سياسي بتوسيع وتعميم مشاركة النساء والشباب في التنمية السياسية للبلاد، وتمكين النساء من بلوغ نسبة الثلث داخل أجهزته المسيرة وطنيا وجهويا، في أفق التحقيق التدريجي لمبدأ المناصفة بين النساء والرجال.

وقد مكنت كل هذه التدابير والإجراءات، التي اعتمدت لإشراك النساء في تدبير الشأن العام الوطني والمحلي، من تحقيق ارتفاع نسب حضور النساء بالمجالس المنتخبة،

سواء الوطنية أو الجهوية أو المحلية، وكذا في الوظيفة العمومية، والتي يمكن تلخيص أهمها في:

- تحسين مستوى التمثيلية النسائية داخل البرلمان، عبر تخصيص 60 مقعدا للنساء، و30 مقعدا للشباب والشابات؛
- اعتماد مبدأ التناوب بين الجنسين بالنسبة للوائح الترشيح المقدمة في نطاق الهيآت الناخبة الممثلة بمجلس المستشارين؛
- إحداث دائرة انتخابية على صعيد كل عمالة أو إقليم أو مقاطعات لفائدة النساء؛
- برنامج دعم قدرات القيادات النسائية المحلية من خلال التكوين والتأهيل، حيث يتم تنظيم سلك من الندوات الجهوية لفائدة النساء المنتخبات على مستوى الجماعات الترابية والأطر العليا والمتوسطة؛
- دعم إحداث شبكات النساء المنتخبات المحليات على المستوى الوطني والجهوي والقاري؛
- إحداث صندوق الدعم لتشجيع تمثيلية النساء، الذي فتح الإمكانية للأحزاب السياسية والمجتمع المدني للمساهمة في توسيع المشاركة السياسية للنساء على الصعيد المحلي، إضافة إلى الصعيدين الجهوي والوطني. وقد تم تخصيص مبلغ مالي قدره 10 ملايين درهم.
- برنامج «نحو حكومات دامجة ومنفتحة: تعزيز مشاركة المرأة في البرلمان والمجالس المنتخبة»، الذي أطلق سنة 2015، لدعم قدرات المنتخبات والمرشحات في مجال النوع الاجتماعي وتدبير الشأن المحلي والوطني، بتعاون مع منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.

كما مكنت مختلف هذه التدابير التشريعية والتحفيزية من تحقيق من نتائج مهمة المجال السياسي:

- تطور عدد المنتخبات بمجلس النواب، حيث انتقل عدد النساء المنتخبات من 34 امرأة منتخبة خلال الانتخابات التشريعية لسنة 2007، بنسبة 10 بالمائة، إلى 67 امرأة منتخبة خلال الانتخابات التشريعية لسنة 2011، بنسبة 17 بالمائة، لينتقل الرقم إلى 81 امرأة منتخبة خلال الانتخابات التشريعية لسنة 2016، بنسبة 21 بالمائة.

- تطـور عـدد المنتخبـات بمجالـس الجهـات مـن 27 منتخبـة سـنة 2009 إلى 255 منتخبـة سـنة 2015، بنسـبة 38 بالمائـة، وهـي نسـبة فاقـت الثلـث.
- تطـور نسـبة النسـاء بمجالـس العـمالات والأقاليـم، حيـث انتقلـت نسـبة مـن 2 بالمائـة (29امـرأة منتخبـة) إلى 4 بالمائـة (57 امـرأة منتخبـة) سـنة 2015.
- تطـور عـدد المنتخبـات بالمجالـس المحليـة، حيـث انتقلـت نسـبة النسـاء المنتخبـات مـن 0.55 بالمائـة سـنة 2003 (127 امـرأة منتخبـة) إلى 12.38 بالمائـة سـنة 2009 (3428 امـرأة منتخبـة)، لترتفـع النسـبة إلى 21 بالمائـة سـنة 2015 (6513 امـرأة منتخبـة).
- توجـد علاقـة وطيـدة بـين مقاربـة النـوع ومشـاركة النسـاء المنتميـات والمتواجـدات بالمناطـق القرويـة في الهيئـات المنتخبـة عـلى كل المسـتويات.

إن وصـول النسـاء عـلى قـدم المسـاواة مـع الرجـال إلى الانتدابـات الانتخابيـة، خصوصـا مراكـز القـرار، يشـكل مـؤشرا عـلى مأسسـة مقاربـة النـوع عـبر السياسـات العموميـة ووسـيلة للحـد مـن الفـوارق بـين الجنسـين في مجـالات الحيـاة الاجتماعيـة والاقتصاديـة والسياسـية. لـذا، فـإن نسـبة 21 بالمائـة مـن النسـاء عـلى مسـتوى المجالـس المحليـة تشـكل فيـه النسـاء بالمناطـق القرويـة الحيـز الأكـبر لأن الجماعـات القرويـة تشـكل 85 بالمائـة، كـما أن أغلـب النسـاء اللـواتي يرأسـن الجماعـات يوجـدن عـلى رأس المجالـس المحليـة القرويـة، وهـذا كانـت لـه انعكاسـات إيجابيـة خـلال تجربـة النسـاء بالمجالـس الجماعيـة لفـترة 2009-2015.

وقـد أورد بحـث، أجرتـه المديريـة العامـة للجماعـات المحليـة، المسـاهمة النوعيـة للنسـاء المنتخبـات في تحسـين الحيـاة اليوميـة للسـكان، إذ تـولي النسـاء اهتمامـا أكـبر للقضايـا المتعلقـة بالأمـن، والبنيـات التحتيـة الأساسـية، والصحـة، وريـاض الأطفـال، ومجانيـة التجهيـزات الجماعيـة، وتكييـف الزمـن المـدرسي وسـاعات العمـل. كـما أن للمنتخبـات علاقـة أقـرب بالسـكان، وسـاهمن في طـرح قضايـا جديـدة عـلى جـدول أعـمال المجالـس الجماعيـة المحليـة، وأيضـا في تطويـر تعبـير نقـدي حـول سـير المجالـس، بمـا في ذلـك العلاقـة بالمـال وبتدبـير الزمـن.

تحديات تمكين النساء والفتيات بالعالم القروي

يواصل المغرب بذل مجهوداته في سبيل إرساء إصلاحاته، سواء على المستوى التشريعي أو المؤسساتي أو القانوني، وتقديم خدمات أفضل للإدماج الفعلي لكل الفئات من نساء وأطفال وأشخاص في وضعية إعاقة وأشخاص مسنين تلغي الفوارق المجالية والتفاوتات بين الجنسين وتستجيب لمنطق القرب.

ورغم التقدم الملموس الذي تحقق من حيث تقليص الفوارق بين المرأة والرجل فيما يتعلق بالولوج إلى التعليم والصحة والبنيات التحتية الأساسية، لا تزال هناك تحديات يجب رفعها:

تحديات الولوج للتعليم

- تحدي تقليص الفجوة بين الجنسين في الولوج إلى التمدرس، وذلك بسبب أمية الأسرة، وبعض العوائق السوسيو ثقافية التي تنحى إلى عدم الاستثمار في تعليم الفتيات؛
- تحدي تقليص هشاشة البنيات التحتية، وتوسيع بنيات الاستقبال بالمؤسسات التربوية، وتوفير النقل المدرسي، خاصة بالمناطق الأكثر عزلة، والمتسمة بوعورة الولوج وقساوة المناخ، والذي يحول دون ولوج الفتاة القروية للتعليم؛
- تحدي تمكين الفتيات من استكمال دراساتهن وتوفير فرص التحاقهن بالتعليم الجامعي؛
- تحدي تقليص الفجوة الرقمية، وتمكين الفتيات القرويات من الولوج العادل والمنصف لتكنولوجيا المعلومات والاتصال والتواصل.

تحدي الولوج للخدمات الصحية

- تحدي تكثيف خدمات القرب الصحية بالمناطق الجبلية والأكثر عزلة، وذلك بهدف الحد من وفيات الأمهات، وتركيز خدمات التنظيم العائلي ومكافحة الأمراض المنقولة جنسيا، والتحسيس بالأمراض الفتاكة سرطان الثدي وعنق الرحم في أوساط النساء والفتيات المقبلات على الزواج؛
- تحدي توفير بنيات صحية قارة بالعالم القروي، من مستشفيات مجهزة وصيدليات ومختبرات طبية، وتزويدها بالأطقم الطبية اللازمة؛
- تحدي تيسير الولوج للمستشفيات العمومية، وتمكين الفئات الهشة بالعالم القروي، نساء وفتيات، من الاستفادة منها.

تحدي الولوج للعدالة

- تحدي تأهيل وتمكين العالم القروي من قضاء القرب، شرطة ومحاكم، وآليات وفضاءات للإيواء والتكفل بالنساء ضحايا العنف وفي وضعية صعبة، مع ضمان تغطية مجالية للفضاءات المتعددة الوظائف؛
- تحدي تكثيف برامج التوعية والتأهيل للولوج إلى الحقوق والمعلومة القانونية والقضائية؛
- تحدي توفير خدمات المواكبة ورفع الأمية القانونية بالوسط القروي.

تحدي الولوج لشغل لائق ومعترف بقيمته

- تحدي تغيير الممارسات التمييزية تجاه النساء والفتيات؛
- تحدي ضمان الولوج المنصف للشغل ورفع المعايير التمييزية في الإعلانات عن عمل؛
- تحدي التغلب على محدودية فرص الولوج لتكنولوجيا الاتصال والمعلومات؛
- تحدي تثمين المنتوج المحلي والاعتراف بالمجهود النسائي القروي؛
- تحدي تحصين الفتيات القرويات من استغلال المضاربين وأرباب العمل.

تحدي الولوج لملكية الأراضي

- تحدي مواصلة تثمين الاعتراف بنساء وفتيات العالم القروي، كذوات الحق في الانتفاع من الأراضي الجماعية، مساواة مع الرجال؛
- تحدي تمكين المرأة من الاستفادة من هذه الأراضي وإعطائها الدور اللائق بها في تسيير شؤونها كما هو الحال ولأول مرة بتعيين نائبات عن الأراضي الجماعية، وذلك مجابهة للعرف الحاضر بقوة في التدبير المحلي للأراضي الجماعية.

تحدي آثار التغيير البيئي

- تحدي وضع خطط واستراتيجيات للتكيف مع التأثيرات المحتملة للتغير المناخي، وحماية الساكنة، خاصة النساء والفتيات القرويات، من خلال التحسيس بأهمية المحافظة على المياه، وصيانة التربة وتشجيع زراعة الأشجار، وتعزيز ودعم الزراعة التضامنية الخاصة بالمنتجات المجالية.

خاتمة

إنها حصيلة مختصرة لجهود كبيرة بذلتها المملكة المغربية في مسيرة تنزيل خياراتها الديمقراطية والتنموية، بقيادة جلالة الملك محمد السادس، حفظه الله، في ارتباط وثيق بتحقيق التمكين للمرأة في مختلف المجالات، تعبيرا عن المسار التنموي التصاعدي الذي تعرفه بلادنا.. وإننا واعون بحجم الإكراهات والتحديات التي تحتاج لمزيد من الجهود وتكثيف التعاون والتنسيق بين مختلف الفاعلين.

وإن المشاركة الدائمة للمملكة المغربية في هذا المنتدى الدولي ينبع من دعمها الراسخ والدائم لقضية المرأة داخل الوطن، وفي مختلف الفضاءات الدولية، تشجيعا للتفكير الجماعي وتبادل التجارب بين الدول التي نتقاسم معها نفس الانشغالات:

- انشغال إرساء قواعد احترام حقوق الإنسان، وفي مقدمتها حقوق المرأة؛
- انشغال تقليص الفوارق والتمكين من الثروات والولوج العادل إلى الملكية؛
- انشغال التنمية التي لا يمكن أن تتحقق إلا في ظل الاستقرار والسلم، حتى تتمكن النساء، كما الرجال، من العمل بقيم الإنصاف والمساواة، والحق المشترك في العيش في أمن وأمان على هاته الكرة الأرضية.

مراجع التقرير

- الخطة الحكومية للمساواة «إكرام 1» 2012-2016
- الخطة الحكومية للمساواة «إكرام2» 2017-2021
- تقرير حول الميزانية القائمة على النتائج من منظور النوع لسنة 2018
- تقرير حول التوزيع الجهوي للاستثمار 2018
- تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، تنمية العالم القروي «التحديات والآفاق»، 2017
- تقرير المملكة المغربية حول تمكين المرأة اقتصاديا في عالم العمل الآخذ في التغير، الذي تم تقديمه خلال الدورة 61 للجنة وضع المرأة بالأمم المتحدة 2017
- تصريح رئيس الحكومة في الجلسة الشهرية المتعلقة بالسياسات العامة، المحور الثاني: استراتيجية النهوض بالعالم القروي والمناطق الجبلية والغابوية، 2017
- التقرير السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي 2016
- تقرير المملكة المغربية حول تمكين المرأة وعلاقته بالتنمية المستدامة، الذي تم تقديمه خلال الدورة 60 للجنة وضع المرأة بالأمم المتحدة 2016
- الحصيلة الإجمالية للخطة الحكومية للمساواة، 2012-2016
- مساهمة وزارة الداخلية
- مساهمة وزارة الداخلية - المبادرة الوطنية للتنمية البشرية
- مساهمة وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية
- مساهمة وزارة الاقتصاد والمالية
- مساهمة وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات
- مساهمة وزارة الصحة
- مساهمة وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي
- مساهمة وزارة الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي
- مساهمة وزارة التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء
- مساهمة وزارة الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة
- مساهمة وزارة السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي

- مساهمة وزارة الاتصال والثقافة
- مساهمة وزارة الشغل والإدماج المهني
- مساهمة الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بإصلاح الإدارة وبالوظيفة العمومية
- مساهمة كتابة الدولة لدى وزير الفلاحة والصيد البحري و التنمية القروية والمياه والغابات المكلفة بالصيد البحري
- مساهمة كتابة الدولة لدى وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء المكلفة بالماء
- مساهمة كتابة الدولة لدى وزير إعداد التراب الوطني التعمير والسكنى وسياسة المدينة المكلفة بالإسكان
- مساهمة كتابة الدولة لدى وزير الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة المكلفة بالتنمية المستدامة
- مساهمة كتابة الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي المكلفة بالتكوين المهني
- مساهمة المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر
- مساهمة مؤسسة التعاون الوطني
- مساهمة وكالة التنمية الاجتماعية
- مساهمة مكتب تنمية التعاون